

أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية: استراتيجية جديدة

وفرص وتحديات للدول النامية

The Impact of Corona Crisis on Global Value Chains (GVCs): New Strategy , Opportunities and Challenges for the Developing countries

(أ.د. / منال عفان أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة جامعة طنطا)

مستخلص: شهد الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين تطورات واضحة في تقسيم العمل الدولي، وأنماط التجارة الدولية، وتعد سلاسل القيمة العالمية من أبرز تلك التطورات التي ازداد فيها نصيب السلع والخدمات الوسيطة، التي تخضع لسيطرة الدول المتقدمة. وتتضمن سلاسل القيمة العالمية تجزئة لجميع مراحل المنتج، لما قبل وما بعد التصنيع عبر شركات ودول عديدة، وتسيطر الشركات متعددة الجنسيات على سلاسل القيمة العالمية. ومع نمو العولمة الاقتصادية ازدادت سيطرة سلاسل القيمة العالمية على التجارة الدولية، كما ازداد النصيب النسبي للدول المتقدمة من تلك السلاسل. ومع حدوث أزمة كورونا واجهت سلاسل القيمة العالمية ضغوطاً غير مسبوقة في جميع أنحاء العالم، حيث تعطلت أغلبها وازدادت الخسائر بها، مما دفعها إلى إعادة النظر في الاستراتيجية المستخدمة، والدول المشاركة.

وتسعى الدراسة الحالية من خلال استخدام المنهج التحليلي والاستقرائي إلى اكتشاف أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية من خلال استعراض وتحليل الملامح العامة للاستراتيجية الجديدة لتلك السلاسل في ظل أزمة كورونا وما بعدها، وتحليل أهم الفرص المتاحة للدول النامية للمشاركة في تلك السلاسل في ظل أزمة كورونا وما بعدها، وأهم التحديات المصاحبة لتلك المشاركة. وتوضح نتائج الدراسة أن سلاسل القيمة العالمية غيرت من استراتيجيتها واعتمدت على مبادئ جديدة أهمها المرونة وسلاسل القيمة المستدامة والشاملة والبعد الإقليمي عن الدولي. كما أن هناك فرصاً جديدة لمشاركة الدول النامية، إلا أنها تتطلب شروطاً هامة تمثل تحديات يجب التغلب عليها. وتوصي الدراسة بضرورة التحول للاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، زيادة التحرير، وتبني معايير الجودة والسلامة لزيادة مشاركة الدول النامية في تلك السلاسل.

الكلمات الأساسية: أزمة كورونا، سلاسل القيمة العالمية، التجارة الدولية، الاقتصاد الرقمي.

Abstract: Since the second half of the 1990s, the world economy has witnessed clear developments in the international division of labor and international trade patterns, and global value chains are among the most prominent of those developments in which the share of intermediate goods and services controlled by developed countries has increased. Global value chains involve segmentation across all stages pre- and post-manufacturing ,across many corporations and countries ,and multinational corporations control global value chains .With the growth of economic globalization ,global value chains have increased their dominance on international trade and the relative share of developed countries in these chains has increased .With the Corona crisis ,global value chains were unprecedented pressure all over the world ,as most of them were disrupted and losses increased ,promoting them to reconsider the used strategy and the involved countries.

Using the analytical and inductive approach ,the present study seeks to discover the impact of the corona crisis on global value chains by revisit and analyze the general features of the new strategy for the those chains in the light of the corona crisis and beyond , and analyzing the most important opportunities available for developing countries in participating in those chains in light of the corona crises and its aftermath, and the most challenges associated with their participation . The results of study refer that global value chains changed their strategies and relied on new principles included flexibility, comprehensive and sustainable value chains ,regional than international dimension . There are new opportunities for participating for developing countries but need important conditions are challenges must be overcome .The study recommends the need to transform the digital economy and e-commerce ,increase liberalization ,adopt quality and safety standers to increase participating of developing countries in these Chains.

Key Words: Corona Crisis; Global Value Chains (GVCs);International Trade;Digital Economy.

(١) مقدمة البحث :

(١/١) تمهيد: تعد التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي، الذي يؤثر على دول العالم كليا، والمتغيرات الاقتصادية داخل كل دولة. لقد شهدت أنماط التجارة الدولية تطورات واضحة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن، ومع النصف الثاني من عقد التسعينات شهد الاقتصاد العالمي نمطاً جديداً للتجارة الدولية-التجارة في المهام التي تضيف قيمة في كل المراحل المختلفة للمنتج سواء سلعة أو خدمة وتقوم على تعميق التخصص- يسيطر عليه السلع والخدمات الوسيطة من خلال سلاسل القيمة العالمية Global Value Chains (GVCs)، يختلف في محتواه عن التقسيم الدولي الجديد للعمل، وتقوده الشركات متعددة الجنسيات وتدعمه المنظمات الدولية، وتزداد عدد الدول المشاركة في تلك السلاسل، فضلاً عن آثارها المتعددة على التنافسية، وأسواق العمل، والنمو والتنمية الاقتصادية لدول العالم (World Economic Forum,2012,P4).

وتعد الثورة العلمية والتكنولوجية في النقل والاتصالات والمعلومات واللوجستية والعولمة الاقتصادية، من أهم العوامل التي أسهمت في تطور ونمو تلك السلاسل. وتؤكد الدراسات الحديثة على أن سلاسل القيمة العالمية تسيطر على الجزء الأكبر من التجارة الدولية، كما أنها الطريقة الوحيدة لفهم أنماط التجارة الدولية السائدة في القرن الواحد والعشرين، وأنه يجب تحليل آثارها لزيادة المنافع المتحققة منها (International Trade Centre,2014,P2;Jones et al ,2019,P2).

(٢/١) الدراسات السابقة ومشكلة البحث :

تعددت الأدبيات الاقتصادية التي تناولت سلاسل القيمة العالمية، والشروط اللازمة لمشاركة الدول بها والمنافع التي يمكن أن تتحقق من تلك المشاركة. لقد شهدت سلاسل القيمة العالمية ازدهاراً واضحاً للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، إلا أنها تعرضت لاضطرابات عديدة فيما بعد شملت زلزال سيشوان عام ٢٠٠٨، والركود العالمي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، وزلزال تسونامي توهوكو عام ٢٠١١ وكارثة فوكوشيما دايتشي النووية عام ٢٠١١، والثورات العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٤، فضلاً عن العقوبات الاقتصادية المختلفة التي فرضتها الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (Kano and Hoonoh,Dec.2020). ومع الربع الأول لعام ٢٠٢٠، واجهت تلك السلاسل ضغوطاً غير مسبوقه مع تفشي أزمة كورونا استمرت لأكثر من نصف عام، لقد توقفت أغلب سلاسل القيمة العالمية باستثناء السلع الاستهلاكية والمستلزمات الطبية وحقت خسائر ضخمة، وقد أسهمت السياسات الاقتصادية الإصلاحية التي اتبعتها دول العالم في الحد من أثر أزمة كورونا، حيث بدأت سلاسل القيمة العالمية تنتشج جزئياً من جديد. لقد اتجهت دراسات عديدة لإيضاح الوضع المستقبلي لاستراتيجية سلاسل القيمة العالمية، وهل يمكن أن يكون لأزمة كورونا أثراً على استراتيجية تلك السلاسل، وهل ستتواجد فرصاً جديدة للدول النامية للمشاركة في تلك السلاسل مع أزمة كورونا وما بعدها، وهل ستربط هذه المشاركة بتحديات يجب أن تسعى الدول النامية للتغلب عليها.

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت سلاسل القيمة العالمية ونظام المشاركة بها وطبيعة الدول المسيطرة على تلك السلاسل، وعلى الرغم من ذلك تعد الدراسات التي تناولت أثر أزمة كورونا على استراتيجية سلاسل القيمة العالمية محدودة، فاللامح والسمات العامة لتلك الاستراتيجية غير واضحة، كما أن إمكانية وجود فرص جديدة لمشاركة الدول النامية في تلك السلاسل مع أزمة كورونا غير واضحة أيضاً، خاصة مع

تناول التحديات المصاحبة لتلك المشاركة، وهو ما يتطلب ضرورة البحث والدراسة الأعمق في هذا الإطار. ان ضيق الفترة الزمنية واستمرار أزمة فيروس كورونا من جانب، وعلى جانب آخر تعطل أغلب سلاسل القيمة العالمية لفترة تجاوزت النصف عام، مما يجعل تلك الأزمة أعمق بكثير من الأزمات الأخرى يتطلب ضرورة معرفة ملامح الاستراتيجية الجديدة لسلاسل القيمة العالمية بوضوح، والفرص والتحديات المتاحة للدول النامية. وفيما يلي استعراضاً زمنياً لأهم تلك الدراسات التي تناولت هذا الجانب:

١-دراسة **UNCTAD(March2020)** لتوضيح أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية، وأهم الدول والقطاعات التي تأثرت بالأزمة، والاستراتيجية الجديدة التي سوف تتبناها سلاسل القيمة العالمية. وقد أوضحت أن الخسائر الحادثة لأزمة كورونا فاقت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، حيث بلغت في مارس ٢٠٢٠ حوالي ٥٠ مليار دولار، كما أوضحت أن سلاسل القيمة العالمية ستتبنى استراتيجية جديدة تقوم على تنويع دول المصدر للحد من الخسائر الحادثة، والتركيز على البعد الاقليمي بدلاً من الدولي. وهكذا تؤكد تلك الدراسة على وجود استراتيجية جديدة لتلك السلاسل لكن معالمها غير واضحة، وفرصاً جديدة متاحة للدول النامية لكنها مقرونة بتحديات يجب تجاوزها في تلك الدول، الا أن الدراسة لم تتناول تلك التحديات تفصيلاً.

٢-دراسة **Corden(May2020)** : استهدفت التنبؤ بالاستراتيجية المستقبلية لسلاسل القيمة العالمية ، حيث أوضحت أن أزمة كورونا عطلت تلك السلال، كما حدث وقت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، والتي أعادت بعدها سلاسل القيمة العالمية تغيير استراتيجيتها من جديد، وأكدت على ضرورة خفض الروابط مع الصين كدولة تسببت في حدوث الأزمة ، وضرورة الالتزام بمعايير السلامة والبيئة والجودة، كما أن دول العالم يجب عليها التخلي عن السياسات التجارية الحمائية لإعادة نشاط تلك السلاسل من جديد. وهكذا أكدت الدراسة على وجود استراتيجية جديدة لتلك السلاسل لها معالم كثيرة وفرص أكبر للدول النامية ودور أقل للصين للمشاركة في تلك السلاسل، كما أكدت الدراسة على ضرورة تحديد معالم تلك الاستراتيجية الجديدة .

٣-دراسة **OECD(June2020)** لاكتشاف الاستراتيجية المستقبلية لسلاسل القيمة العالمية أثناء أزمة كورونا وما بعدها. وقد استعرضت الدراسة طبيعة تلك السلاسل ونظام العمل بها ونقاط القوة والضعف في تلك السلاسل. وقد أوضحت الدراسة في نتائجها أن سلاسل القيمة العالمية مع أزمة كورونا تبنت استراتيجية جديدة تستند على المرونة والشفافية وإدارة المخاطر وسلاسل القيمة الشاملة. وتوصي الدراسة بتوصيات سياسية لدول العالم تستند على تحرير أكبر للتجارة الدولية لإعادة الانتعاش في تلك السلاسل، على مراحل متعددة وقت الأزمة ،وللتعافي من الأزمة وفي مستقبل عمل تلك السلاسل. وعلى الرغم من تأكيد الدراسة على وجود استراتيجية جديدة مع أزمة كورونا لسلاسل القيمة العالمية، الا أنها أكدت على استمرار الدول الحالية المشاركة في تلك السلاسل مع وجود فرص في الأجل الطويل للدول النامية لأنها مقرونة بتحديات صعبة.

٤-دراسة **Kenner(June 2020)** لاكتشاف الاستراتيجية المستقبلية لسلاسل القيمة العالمية بعد أزمة كورونا خاصة بعد الخسائر الكبيرة التي أصابت تلك السلاسل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وقد أوضحت أن استراتيجية تلك السلاسل لن تختلف مع أزمة كورونا، حيث تقوم دائماً على تعظيم الربح بالاعتماد على مصادر أجنبية رخيصة وتتمتع بالجودة في عملياتها، وأنه سيظل الاعتماد على الصين كمصدر هام للمنتجات الوسيطة في إطار تلك السلاسل خاصة في الأجل القصير، ويؤكد ذلك الفاض الكبير الذي تحقق في الصين فيما بعد الانحسار الجزئي للأزمة في سبتمبر ٢٠٢٠.

٥-دراسة (Blyde(July 2020) لاكتشاف الاستراتيجية المستقبلية لسلاسل القيمة العالمية بعد أزمة كورونا، والتي أوضحت أن تلك الأزمة أسهمت في ركود واضح لحركة التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، مما انعكس على النمو الاقتصادي والتوظيف. وقد أوضحت أن تلك السلاسل ستضع شروطاً جديدة في الدول المشاركة أهمها ضرورة الحصول على شهادة الأيزو 14001، مع ضرورة استيفاء المتطلبات البيئية اللازمة لكن ستتغير استراتيجية تلك السلاسل في اختيار الدول والشركات المشاركة فيها فقط في الأجل الطويل، لكن سيظل الوضع كما هو في الأجل القصير وستكون الاستراتيجية مبنية على مفهوم سلاسل القيمة العالمية الشاملة والمستدامة.

٦-دراسة سيرج (يوليو ٢٠٢٠) لتحديد آثار أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية، والتي أوضحت أن أثر الأزمة اختلف من قطاع لآخر وأن قطاعات الالكترونيات والسيارات يليها الخدمات كانت أكثر تضرراً، بينما انخفضت الخسائر في قطاع السلع الاستهلاكية وحققت السلاسل في قطاع الأدوية عوائد ضخمة. وقد أوضحت الدراسة أن السلاسل ستتركز في الفترة القادمة على البعد الاقليمي وليس الدولي في المشاركة، كما أن هناك فرصة لمشاركة أكبر للدولة النامية، الا أنها تتطلب استيفاء الرقمية والمعايير البيئية.

٧-دراسة (Quak(Sep.2020) لاكتشاف الاستراتيجية المستقبلية لسلاسل القيمة العالمية مع أزمة كورونا وما بعدها، وقد حلت الدراسة أثر الأزمة الى آثار على جانب الطلب والعرض مباشرة وغير مباشرة وفي الأجل القصير والمتوسط والطويل . وقد أوضحت الدراسة أن التركيز على البعد الدولي في سلاسل القيمة العالمية أسهم في عدم المرونة وانكماش حركة تلك السلاسل وقت الأزمة، وأن تلك السلاسل تغير من استراتيجيتها من وقت لآخر لتعظيم أرباحها، وأنها غيرت من بعض الأدوات المستخدمة للتجاوب فقط مع الأزمة كالتركيز على التجارة الالكترونية والرقمية لتكون أدوات ضرورية لزيادة المرونة في تلك السلاسل. وفكرة البعد الاقليمي والدولي فهذا يتوقف على التكلفة والجودة ، لكن لاشك أن الأزمة ستؤثر في أنصبة الدول المشاركة وسيكون هناك فرصاً جديدة للدول النامية لكن مقرونة بتحديات جديدة أهمها السلامة البيئية والصحية .

٨-دراسة وزارة الاقتصاد بالإمارات العربية المتحدة(أكتوبر ٢٠٢٠) التي ركزت على أثر أزمة كورونا على التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية، وقد أوضحت بالتركيز على مؤشر مدير المشتريات الصناعي في الصين أنه شهد أدنى مستوى في قطاع الصناعة التحويلية خاصة في الآلات والسيارات ومعدات الاتصالات، وأن هذا التباطؤ سيكون بتأثير مضاعف على الدول المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية. وتوصي الدراسة بأن الاستراتيجية الجديدة لسلاسل القيمة العالمية سوف تركز على مشاركة أدنى للصين في سلاسل القيمة العالمية العاملة في قطاع الصناعة التحويلية واستبدالها بدول نامية أخرى في الأجل الطويل، الا أن ذلك مقرون بتوافر شروط المشاركة، كما أن الاستعانة بدول جديدة سيكون في الأجل الطويل لأنه يتطلب تحديات عديدة .

٩-دراسة (Kano andHoonoh(Dec.2020) لإيضاح طبيعة استراتيجية سلاسل القيمة العالمية في أزمة كورونا وما بعدها. وقد أوضحت الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي أن طول فترة أزمة كورونا دفعت السلاسل الى تغيير استراتيجيتها، حيث ركزت على الأجل الطويل والاندماج الرأسي والبعد الاقليمي والحد من الاستثمارات الخارجية لها والحوكمة الادارية والرقمية. وأن سلاسل القيمة العالمية أصبحت شاملة ومستدامة، بحيث تركز على الاستجابة الفعالة والسريعة لأية صدمات في العرض والطلب أو أية ظروف

متغيرة، بحيث تزداد سيطرة الشركات متعددة الجنسية الرائدة في سلاسل القيمة العالمية على الاقتصاد العالمي وخلق القيمة العالمية. وعلى جانب آخر ستعزز تلك السلاسل مصلحتها بأصحاب المنفعة من دول ومنظمات دولية، والاستثمار الأكبر في أنظمة المعلومات، وأن ما تم استحداثه من تغيرات في استراتيجية تلك السلاسل فاق التغيرات الحادثة قبلها.

وهكذا يتضح لنا اختلاف الأدبيات الاقتصادية بشأن أثر أزمة كورونا على استراتيجية سلاسل القيمة العالمية، مما يتطلب تحليل تلك الأدبيات بدقة لمعرفة الملامح العامة للاستراتيجية الجديدة لتلك السلاسل. وعلى جانب آخر نجد تلك الأدبيات اختلفت في امكانية وجود فرص جديدة للدول النامية في استراتيجية سلاسل القيمة العالمية مع أزمة كورونا، وطبيعة التحديات التي ستواجه الدول النامية في إطار المشاركة مع تلك السلاسل.

وهكذا تتمثل مشكلة البحث في دراسة أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية. ويمكن تجزئة تلك المشكلة الى بنود فرعية الأولى، هل ستتغير استراتيجية سلاسل القيمة العالمية مع وبعد أزمة كورونا وما هي الملامح العامة لتلك الاستراتيجية الجديدة، الثانية هل تتواجد فرص جديدة للدول النامية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهل ستكون مقرونة بتحديات وما هي طبيعة تلك التحديات للتغلب عليها.

(٣/١) أهداف البحث: يركز البحث الحالي على تحديد أثر أزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية، وما هي الاستراتيجية الجديدة لتلك السلاسل وما هي الفرص والتحديات للدول النامية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويتحقق ذلك من خلال استعراض: (١) مفهوم سلاسل القيمة العالمية وأنماط التخصص فيها. (٢) الآثار والشروط اللازمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. (٣) استراتيجية سلاسل القيمة العالمية الجديدة في ظل أزمة كورونا وما بعدها. (٤) الفرص والتحديات الجديدة للدول النامية في سلاسل القيمة العالمية مع أزمة كورونا.

(٤/١) أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في أهمية نظرية وعملية. فمن الناحية النظرية يقدم البحث اسهاماً للمكتبة العربية التي تفتقر الى دراسات حديثة عن سلاسل القيمة العالمية في ظل أزمة كورونا، وتحديداً للملامح العامة للاستراتيجية الحديثة لتلك السلاسل، وهل هناك منافع جديدة للدول النامية في إطار تلك التطورات. ومن الناحية العملية يقدم البحث رؤية جديدة لأهم الفرص والتحديات للدول النامية في ظل الاستراتيجية الحديثة لسلاسل القيمة العالمية، والجهود اللازمة لمواجهة تلك التحديات لدعم المشاركة مع تلك السلاسل.

(٥/١) منهج البحث: يعتمد الباحث على المنهج التحليلي الذي يركز على دراسة مفهوم سلاسل القيمة العالمية، والشروط اللازمة للمشاركة فيها، وتحليل استراتيجيتها قبل وأثناء وبعد أزمة كورونا، وتحليل لأهم الفرص المتاحة للدول النامية والتحديات التي يجب مواجهتها مع أزمة كورونا. كما يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي الذي يركز على تجميع البيانات المتاحة عن سلاسل القيمة العالمية للوصول الى نتائج مفيدة في هذا الإطار.

(٦/١) فروض البحث: يسعى البحث الحالي الى اختبار صحة الفروض الآتية:

- ١- حدوث أزمة كورونا أسهم في تغيير استراتيجية سلاسل القيمة العالمية.
- ٢- توجد فرص جديدة للدول النامية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، الا أنها مقرونة بتحديات يجب التغلب عليها.

(٧/١) **مصادر البيانات:** اعتمد الباحث على المسح المرجعي للدراسات السابقة في هذا الاطار، فضلاً عن عدة مواقع للبيانات شملت :

- بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن سلاسل القيمة العالمية - UNCTAD,data from UNCTAD- Eora GVC database

(٨/١) **خطة البحث:** تتضمن الخطة أربعة أقسام - فضلاً عن المقدمة والنتائج والتوصيات- شملت الأولى نشأة سلاسل القيمة العالمية وأنماط التخصص فيها ،الثانية الآثار والشروط للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية ،الثالثة أزمة كورونا واستراتيجية جديدة لسلاسل القيمة العالمية ،والرابعة فرص وتحديات جديدة للدول النامية في سلاسل القيمة العالمية مع أزمة كورونا.

(٢) نشأة سلاسل القيمة العالمية وأنماط التخصص فيها:

لقد شهد النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي وما بعده تغيرات عديدة أسهمت في نشأة سلاسل القيمة العالمية أهمها (Jones et al,2016,PP1-4;Lee,2016,PP23-25;Reichlin ,2017,PP122-123 ; Amador and Cabral al,2019,P5;World Investment Report , 2013 ,PP 122 -123 ; Baldwin,2013,P5) زيادة الانفتاح الاقتصادي واتباع عدد كبير من الدول برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. (٢) نشأة منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥- حيث ازداد نمو التجارة الدولية بسبب انخفاض مستويات الحواجز الجمركية والتجارية- ودخول الخدمات في قائمة أعمالها لأول مرة في اتفاقية أوروغواي. (٣) اتساع نطاق السوق العالمي وارتفاع مستويات المنافسة المحلية والاقليمية والعالمية. (٤) اهتمام دول العالم بتحسين مناخ الاستثمار وانتهاج العديد من الدول سياسات محفزة للاستثمار الأجنبي المباشر. (٥) الانفتاح التجاري لبعض الدول كالصين والهند وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية. (٦) التطور التقني الذي أتاح امكانية تجزئة المنتجات سواء سلع أو خدمات الى مراحل عديدة. (٧) الثورة العلمية والتكنولوجية في النقل والاتصالات والمعلومات واللوجستية، والتي أتاحت تخفيض تكلفة النقل والاتصالات مع زيادة جودتها. (٨) انخفاض أسعار البترول مع عقد التسعينات، والذي أكدت دراسات عديدة على الأثر المعنوي الطردي لأسعار البترول على تكاليف النقل، لقد أكد Baldwin(2013) أن هناك علاقة طردية بين أسعار الطاقة وتطور سلاسل القيمة العالمية. (٩) حدوث أزمات مالية عديدة من بداية أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ وحتى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ . (١٠) اندلاع الثورات العربية في العديد من الدول العربية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

وتفاوتت الآراء بشأن سلاسل القيمة العالمية، فيرى أقلية من الاقتصاديين أنها موجودة منذ قرون ونمت سريعاً بين الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، حيث أسهم التقدم التكنولوجي في مجال النقل والمعلومات والاتصالات وانخفاض الحواجز التجارية في توسع عمليات الانتاج خارج الحدود الوطنية (تقرير التنمية في العالم ، ٢٠٢٠، ص ٢). ويرى أغلبية من الاقتصاديين أن مصطلح سلاسل القيمة العالمية لم يظهر الا مع النصف الثاني من عقد التسعينات وأن ما ساد مسبقاً يعد تدويل للإنتاج. لقد استخدم Sanyal & Jones(1979) لأول مرة مصطلح سلسلة القيمة على مستوى المنشأة ليشير الى تجارة المنتجات الوسيطة من صادرات وواردات(Sanyal and Jones,1979,PP1-69). ثم قدم Porter (1985) تفسيراً ووصفاً لسلسلة القيمة المحلية على مستوى المنشأة، بأنها تصف الأنشطة التي تقوم بها المنشأة مع منشآت أخرى من أجل التنافس

مع منشآت أخرى بالتميز بين الأنشطة الأولية (الانتاج والتسويق والبيع) وأنشطة الدعم والتي تشمل البحوث والتطوير والموارد البشرية والبنية الأساسية على مستوى الدولة (Porter, 1985, PP12-14).

وفي عام ١٩٩٤ قدم Gereffi مصطلح سلاسل القيمة العالمية لأول مرة ليصف بها التداخل في كافة مراحل المنتج بين شركات آسيوية تعمل في صناعة الملابس مع شركات أخرى عالمية، وأثر ذلك على عملية التعلم والتحديث في نمط الانتاج الدولي. وقد قسم التحديث الى تحديث في عملية الانتاج وجودة المنتج وتحديث وظيفي وتحديث داخل القطاع، الا أن تعريفه اقتصر على الصناعة فقط (Gerreffi, 1994, PP 95-119). وفي عام ١٩٩٥ أعد البنك الدولي تقريره عن نجاح نمور شرق آسيا، ودعوة الشركات للمشاركة في سلاسل القيمة، للاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الجديدة (Kim et al, 2019, P2).

وفي النصف الثاني من عقد التسعينات انتشر مصطلح سلاسل القيمة العالمية من خلال المنظمات الدولية والعديد من الباحثين-تختلف عن سلاسل القيمة المحلية التي تكون بين شركات داخل الدولة، وسلاسل القيمة الاقليمية التي تتواجد بين شركات على المستوى الاقليمي- ليشير الى تكامل عدة شركات على المستوى الدولي في مجال التصنيع ومراحل أخرى (اسماعيل، ٢٠١٩، ص٣). لقد استخدمت مصطلحات عديدة بديلة أهمها شبكات الانتاج الرأسية Vertical Production Networks، التخصص الرأسي Vertical Specialization، التوجيه الخارجي External Orientation، الا أن مصطلح سلاسل القيمة العالمية هو الأكثر استخداماً (Aggarwal, 2017, P2). وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن سلاسل القيمة العالمية تختلف عن تدويل الانتاج Internationalization of Production - يشير الى تأسيس فروع تابعة للشركة متعددة الجنسية في الخارج وتوزيع مراحل الانتاج عليها في دول مختلفة، فيما يخص فقط مرحلة التصنيع - كما تختلف عن Outsourcing- الاستعانة بمصادر خارجية- الذي يشير الى تفضيل الشركة متعددة الجنسية شراء مدخلاتها من الخارج بدلاً من انتاجها داخلياً، كما تختلف عن Offshoring - النقل للخارج- الذي يشير الى الانتاج من المنبع في الخارج، حيث تشتري الشركة متعددة الجنسية احتياجاتها من الخارج من مصادر وفروع تابعة لها وتصدرها للشركة الأم (Reichlin, 2017, PP22,23).

ويشير مصطلح سلاسل القيمة العالمية الى مجموعة من الأنشطة والمهام التي تتضمن تصميم المنتج وانتاجه وتوزيعه بدءاً من المراحل الأولى، مثل عمليات التصميم والبحث والتطوير والتصنيع ووصولاً الى المراحل النهائية مثل التجميع والتوزيع والتسويق وخدمات ما بعد البيع، وكيفية توزيع تلك الأنشطة والمهام لشركات متعددة عبر مناطق وحدود دولية مختلفة (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص٣؛ Keane, 2008, P3). ولا تقتصر تلك السلاسل على المنتجات المتقدمة تكنولوجياً كالسيارات والأجهزة الكهربائية والكمبيوتر وغيرها بل شملت العديد من المنتجات، وقد أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطور تلك السلاسل. وتركز سلاسل القيمة على خلق القيمة على مستوى عدد من الشركات في دول عديدة، أما سلاسل التوريد فتركز على خفض التكاليف وليس خلق القيمة (Ferrantino and Taglion, 2014, P3). ويشير شكل (١) - بملاحق البحث - الى منحنى الابتسام (Aggarwal, 2017, P 4) الذي يوضح المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية، وأن خدمات ما قبل وبعد التصنيع تسهم في الحصول على المزيد من القيمة المضافة، الذي يفوق التصنيع ذاته والذي تركز عليه دول عديدة .

وهناك أنواع عديدة من السلاسل تشمل (Hernandez and Pedersen, 2017, PP138-139 ; Jones et al, 2019, P5; Reichlin, 2017, P23) سلسلة القيمة تضم عدة وحدات تشترك في مراحل

المنتج داخل دولة، وتعمل معاً لخلق قيمة تكون مصدر لميزة تنافسية.٢) سلسلة السلعة هي التي تحدد دور منشأة قائدة تراقب وتنسق وتوزع القيمة لسلعة، وهي اما لمشتري رئيسي أو لمستهلك رئيسي.٣) سلسلة العرض تفسر علاقات الشركات في العمليات التصنيعية مع مورديها ومستهلكيها لنقل منتج أو خدمة عند تكلفة منخفضة.٤) سلاسل القيمة الصناعية تصف الشركات والأنشطة التي تدخل في انتاج منتج بكافة مراحلها على مستوى الصناعة فقط.٥) سلاسل القيمة الزراعية تعتمد على نفس المفهوم على مستوى الزراعة. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن تعرض الشركات متعددة الجنسيات في القطاع الصناعي وروابطها المالية لخسائر ضخمة ، بسبب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ والثورات العربية، والتكتلات الإقليمية المتزايدة أسهم في تطور ونمو سلاسل القيمة العالمية، وأن دول العالم كما تصدر فإنها لا بد أن تستورد لاستكمال حلقة التجارة الدولية(Kim et al, 2019, PP1-15; Jones et al, 2019, P3). لقد أكدت دراسة Ferrantino and Taglion (2014) أن نمو سلاسل القيمة العالمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ تزامن مع الخسائر المالية التي حققتها الشركات متعددة الجنسيات بسبب العوامل السابقة، وأنها لجأت لزيادة التشابك لدول العالم من خلال تلك السلاسل لزيادة أرباحها وللسيطرة على التجارة الدولية (Ferrantino and Taglion, 2014, PP1-60). لقد سيطرت الشركات متعددة الجنسيات من قبل على التجارة الدولية من خلال التقسيم الدولي القديم والجديد للعمل وما تمتلكه من موارد مالية-تسيطر على النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي- وبشرية ضخمة، واحتكارها لمصادر التجديد التكنولوجي(مرسي، ١٩٩٠، صص ١٣-٧٧؛ عفان، ١٩٩٨، صص ٥-٤٦؛ البيلوي، ٢٠٠٠، صص ٨-٣٠؛ Sanya, 1984, PP11-16). ويؤكد (Kim and Hwang(1992); Gillies (1992) أن استراتيجيات تلك الشركات تتغير مع تغير بيئة الاقتصاد العالمي، وأنها دائماً تبتكر أشكال مستحدثة لإخضاع الدول النامية لسيطرتها، ولزيادة ثروتها وأرباحها، كما أنها تدفع المنظمات الدولية لدعم نشاطها (Gillies, 1992, PP30-33; Kim and Hwang, 1992, PP29-53).

وتؤكد الدراسات الحديثة على أن الشركات متعددة الجنسيات تسرع من هذا النمط الجديد للتجارة الدولية، لتعظيم مكاسبها وخلق علاقات تجارية متشابكة تقوم على التقدم التكنولوجي بدرجة كبيرة (هيوز وأوهلين ، ١٩٨٠، صص ٢١-٢٤؛ Kim et al, 2019, P2; Reichlin, 2017, P8). كما يوضح Terzea(2016) على جانب آخر أن الشركات متعددة الجنسيات تؤثر باستمرار على المنظمات الدولية، للتجاوب مع مصالحها في أنماط التجارة الدولية الجديدة، للاستفادة منها في الدول النامية(Terzea , 2016 , P 244). وتتعدد أشكال مشاركة الدول في تلك السلاسل اما من خلال الشركات متعددة الجنسيات، والتي تجزأ هذه السلاسل الى مهام وأنشطة في دول مختلفة، أو من خلال شركات محلية تتعامل بشكل غير مباشر مع الشركات متعددة الجنسيات من خلال وسطاء(Kim et al, 2019, P7). ولا تقتصر سلاسل القيمة على السلع فقط بل تشمل أيضاً الخدمات بأنواعها، حيث أسهم التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خفض تكلفة الخدمات وزيادة جودتها. ويعد دخول الخدمات بكافة أشكالها من البحوث والتطوير والتصاميم والتسويق والتوزيع والنقل والتخزين والخدمات المالية والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية تطور حديث في عمل سلاسل القيمة العالمية. ويؤكد تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ أن مساهمة الخدمات في الناتج المحلي العالمي زادت الى ٧٠% في عام ٢٠١٦ بفعل تطور سلاسل القيمة العالمية، كما أن التحسن في خدمات

النقل والاتصالات هو الطريق لمشاركة فعالة في سلاسل القيمة العالمية (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ٥ ؛ Reichlin,2017,PP25,28).

٣) الآثار والشروط للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

تسيطر سلاسل القيمة العالمية على التجارة والاستثمار الدولي ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية ولكن أيضاً بين الدول النامية وبعضها البعض (Cusolito,Safadi and Taglioi,2016,P14). لقد ازداد نشاط سلاسل القيمة العالمية مع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ففي عام ٢٠١٧ سيطرت سلاسل القيمة العالمية على ٤٧% من التجارة الدولية (اسماعيل، ٢٠١٩، ص ١)، ثم ازدادت تلك النسبة الى ٥٥% ، ٧٠% في ٢٠١٨، ٢٠٢٠ على التوالي، وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على ٥٠% من التجارة الدولية وحوالي ٣٥% من الانتاج العالمي في عام ٢٠٢٠ (OECD,June2020). ويعد زيادة نسبة المنتجات الوسيطة من سلع وخدمات من التجارة الدولية على جانبي الصادرات والواردات وفي القطاعات المختلفة مؤشراً هاماً لزيادة نشاط سلاسل القيمة العالمية على المستوى الدولي (Johansson and Olaberra,2014,PP15-20;Bayoumi ,2011, PP33-35) وفقاً لتقدير UNCTAD - على الرغم من الركود في التجارة الدولية في ظل الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨ والفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ بسبب الثورات العربية- ازدادت نسبة السلع الوسيطة من التجارة الدولية من ٥٠% الى ٦٩% للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٨ (World Economic Forum,2012,P5;Kim et al ,2019,P3).

وتسيطر الدول المتقدمة على سلاسل القيمة العالمية والتي تشمل أمريكا الشمالية وأوروبا، وبلي ذلك دول شرق وجنوب شرق آسيا، ثم الدول المتحولة والأقل تقدم، بينما يعد نصيب دول افريقيا منخفض للغاية (انظر جدول ١ بملاحق البحث. ويعد مبدأ الميزة التنافسية الأساس في اختيار الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (Hernandez and Pedersen , 2017,P142).

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية التطبيقية- (Quak,2020,P3; Amador and Cabral,2014,PP6-9; Amador and Cabral,2011,PP15-19) أن مشاركة دول العالم متفاوتة في سلاسل القيمة العالمية ، كما أن نطاق التخصص أيضاً متفاوت . فمشاركة الدول المتقدمة تكون مرتفعة في مجال الخدمات وفي المراحل التي تسبق وتلي التصنيع في سلاسل القيمة العالمية والتي يكون فيها فائض القيمة مرتفعة، خاصة في مرحلة التصميم والابتكار والبحوث والتطوير والعلامات التجارية والتوزيع والتسويق وخدمات ما بعد البيع. وتعد مساهمة الدول المتقدمة وكذلك الصين مرتفعة في الخدمات التجارية والمهنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات اللوجستية.

وتقتصر مشاركة أغلب الدول النامية على المنتجات الأولية والتصنيع ، الا أن مشاركة الدول النامية الاجمالية في الصادرات والواردات في سلاسل القيمة العالمية ازدادت في قطاع الصناعة التحويلية (Cusolito,Safadi and Taglioi,2016,P13- من ٢٠% الى ٤٧% الى ٥٥% للسنوات ١٩٩٠ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٧ على التوالي، الا أن منطقة آسيا تستحوذ على معظم حصة الدول النامية، ولقد ازدادت بشكل واضح خلال العقد الأخيرين، لكن لازالت حصة منطقة افريقيا محدودة للغاية - خاصة في المعدات والأجهزة الكهربائية والملابس ومعدات النقل والمعدات الالكترونية والاتصالات ويكون مكون الواردات في تلك الصناعات مرتفعاً للغاية مقارنة بمكون الخدمات الوسيطة الذي غالباً ما تسيطر عليه الدول المتقدمة (UNCTAD,March2020؛ عبد الله النجار، ٢٠١٩، ص ٤٩٦؛ اسماعيل ، ٢٠١٩).

وتعد الصين من أكثر الدول مشاركة في سلاسل القيمة العالمية بعد الدول المتقدمة ، ففي نهاية ٢٠١٩ كانت الصين تسيطر على ٢٠% من المنتجات الوسيطة في التجارة العالمية في الأجهزة الدقيقة والآلات والسيارات ومعدات الاتصالات (UNCTAD, March 2020). وعلى جانب آخر تسيطر الصين على أكثر من ٨٥% من الطاقة الانتاجية لمعادن الأرض النادرة، والتي تعد ضرورية للمكونات الموجودة في البطاريات وأجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية وتوربينات الرياح والخلايا الشمسية والليزر والألياف الضوئية وأشباه الموصلات، مما جعلها تسيطر على نصيب كبير من سلاسل القيمة العالمية ، وهكذا فإن أي خلل في العرض الصيني في هذه القطاعات سيؤثر على سلاسل القيمة العالمية لها (Kenner, June 2020). وتعد الولايات المتحدة الأمريكية يليها الدول الأوروبية واليابان أكثر الدول استيراداً من الصين (سيرج، يوليو ٢٠٢٠). ويشير Aggarwal, 2017 الى أن مكاسب كل الدول من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست مؤكدة ، لأنها تختلف حسب وضع كل دولة وطبيعة المراحل التي تشارك الشركات التابعة لها فيها، وهل هي في أعلى السلسلة أم في أدناها، كما أن المكاسب ليست ثابتة وقد تزداد مع الأجل الطويل (Aggarwal, 2017, P3).

وتحقق سلاسل القيمة العالمية منافع عديدة للدول المشاركة أهمها:

١) نمو التجارة الدولية وزيادة الصادرات وتحقيق تكامل واندماج أكبر مع دول العالم في كافة مراحل الانتاج قبل وبعد التصنيع، وذلك من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بدلاً من خلق سلاسل قيمة كاملة. ان صادرات كل دولة يمكن النظر إليها على أنها تتكون من قيمة مضافة محلية وأخرى أجنبية (Baldwin and Forsild, 2013, P9).

٢) زيادة واستقرار معدل النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق التعلم عن طريق الممارسة، والقدرة على التحديث، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية (Keane , 2008 , P11). ويؤكد تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٢٠ أن زيادة واستقرار معدل النمو الاقتصادي يتطلب الانتقال الى مراحل أكثر تعقيداً في سلاسل القيمة العالمية (تقرير التنمية في العالم، ٢٠٢٠، ص ٤).

٣) تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة التطوير على مستويات عديدة في دول العالم، حيث يتم انتاج منتجات أحدث من حيث الجودة أو المواد المصنوعة، كما تتبنى الدول نظام ادارة الجودة في تصميم المنتج ونتاجه وتسويقه وعرضه على مستهلكين في مناطق جغرافية مختلفة (Kim et al , 2019, P8; World Economic Forum , 2012, PP9-12).

٤) تطوير الشركات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد والاستفادة من التطورات التكنولوجية في الانتاج، ولاشك أن تلك السلاسل أتاحت تكنولوجيا متقدمة كالمستخدمة في الصناعات الرقمية (International Trade Centre , 2014, P6). ويوضح (Jones et al (2019) أن سلاسل القيمة العالمية لا تركز فقط على تطوير الصناعة، ولكن تمتد لتطوير الشركات وتنمية قدراتها الذاتية ،لمقابلة المعايير العالمية، وزيادة نصيبها من التبادل الدولي (Jones et al , 2019, PP6,7).

٥) تطوير تجارة القيمة المضافة من خلال مشاركة شركات في دول مختلفة في مراحل مختلفة يتحقق فيها قيمة مضافة في كل مرحلة. ويؤكد تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠١٣ أن تجارة القيمة المضافة بلغت ٣٠% في الدول النامية وحوالي ١٨% في الدول المتقدمة، مما يؤكد على استفادة الدول النامية من سلاسل القيمة العالمية (الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ٤٤؛ World Investment .Report, 2013, PX).

٦) زيادة كفاءة رأس المال البشري ، والاهتمام بالاقتصاد الرقمي لأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتطلب امكانيات بشرية خاصة كما تتطلب اتباع الرقمية في كافة أوجه النشاط الاقتصادي (Paula ,Safadi and Taglioni ,2016).

٧) خفض مستوى الفقر : حيث تتيح تلك الشركات للدول النامية فرص عديدة أهمها زيادة النمو وخلق فرص للتوظيف وزيادة التقدم التكنولوجي وتحسين مستويات الدخل مما يخفض من مستوى الفقر في المستقبل (OECD,June 2020) . ويوضح البنك الدولي في دراسته لعام ٢٠٢٠ أن زيادة مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية بحوالي ١% يسهم في زيادة نصيب الفرد من الدخل بحوالي ١,٠% في المتوسط في الدول النامية، مما يجعلها قناة لخفض الفقر (تقرير التنمية في العالم ، ٢٠٢٠ ، ص ٣).

وتوضح الأدبيات الاقتصادية أن اشتراك شركات معينة في سلاسل القيمة العالمية، يتطلب توافر شروط (تقرير التنمية في العالم ٢٠٢٠ ، ص ١٦-18;Cusolito,Safadi and Taglioi,2016;PP16-18;Hernandez and Pedersen,P2017;the Global Competitiveness Report ,2018;Kim et al ,2019,PP6-8;World Economic Forum,2012,PP7,8;Johansson :and Olaberra, 2014,PP15,16;Kano and Hoonoh,Dec.2020,P1773)

١) تحرير التجارة الدولية والاستثمار بعدم اتباع الدول سياسات تجارية مقيدة للصادرات والواردات والاستثمار، وتؤكد الدراسات أن الشركات التي نالت نصيباً كبيراً من سلاسل القيمة العالمية كانت في دول تتبع تحرير التجارة على نطاق واسع. ويؤكد تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٢٠ أن سياسات التجارة والاستثمار في الدول هي التي تعزز مشاركة دول العالم في سلاسل القيمة العالمية.

٢) أن يتوافر في الدول المشاركة مزايا تنافسية واضحة-التي يركز عليها تقرير التنافسية العالمي-بحيث تحصل تلك الدول على ترتيب متقدم أو مناسب في مؤشرات التنافسية، التي يحددها تقرير التنافسية العالمي، وتشمل الجودة المؤسسية وجودة البنية الأساسية والصحة والتعليم الأساسي والاستقرار على المستوى الكلي وكفاءة التعليم والتدريب وسوق العمل والأعمال والسلع والتمويل والتحديث التكنولوجي والابتكار.

٣) انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي حيث يعد الاقتصاد الرسمي ذلك شرطاً ضرورياً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية فلا يجوز ادخال شركات غير رسمية في التعامل مع سلاسل القيمة العالمية.

٤) الاستقرار السياسي للحد من مخاطر عدم التأكد في حالة المشاركة في تلك السلاسل.

٥) التزام الشركات بالتحديث التكنولوجي، ومعايير الجودة العالمية.

٦) استخدام مواد بسيطة ذات جودة مرتفعة، والالتزام فيها بالمعايير العالمية.

٧) القدرة على تنفيذ المهام والأنشطة والعمليات المطلوبة بأعلى جودة، وأقل سعر، وفي التوقيت المناسب.

٨) القدرة على الاقتراب من الأسواق العالمية، والتواصل معها وفقاً للنظم الحديثة.

وعلى جانب آخر نجد أن سلاسل القيمة العالمية تتضمن مشاكل عديدة يجب تحليلها، ووضع

الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها ،لتعظيم المنافع من المشاركة فيها، وأهمها :

١) المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يحمل في طياته المزيد من الاندماج التجاري والتبعية مع العديد من الدول، ومن المحتمل أن يزداد العجز التجاري في المراحل الأولى من المشاركة في تلك السلاسل، بسبب انخفاض المكاسب خاصة للدول النامية ، وضرورة قبول زيادة الواردات خاصة من المواد والخدمات الوسيطة(Tolba,2015,P3)؛ عبد الله النجار، ٢٠١٩، ص ٤٨٩).

٢) تزداد نسبة السلع الوسيطة في التجارة الدولية في سلاسل القيمة العالمية، وبحيث يصعب السيطرة عليها، حيث يتزايد عدد مرات دخولها وخروجها، ومن المحتمل أن يتم تقديرها بأكثر من قيمتها، مما قد يجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الخارجية في فاتورة وارداتها (Reichlin,2017,P6). وتعد السلع الوسيطة ذات الجودة المرتفعة، التي تتفق مع المعايير العالمية شرطاً هاماً، مما يشكل قيوداً على بعض الدول. وقد أوضحت دراسة Lee(2016) - بالتمييز بين دول الشمال والجنوب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤- أن دول الجنوب تخصصت في تصدير سلع صناعية، بينما تخصصت دول الشمال في تصدير المواد الوسيطة، وهو ما يؤكد على تركيز السلاسل على الجودة العالية للمواد الوسيطة (Lee (2016, PP1-21), 2016, . وقد أكد Kim et al(2019) على نفس الاتجاه بأنه في إطار سلاسل القيمة العالمية يتم التركيز على المدخلات الوسيطة ذات الجودة العالية، والتركيز على استيرادها من الدول المتقدمة (Kim et al,2019,P3).

٣) في إطار سلاسل القيمة العالمية تتأثر التجارة بشكل واضح بالحواجز الجمركية ، لأن السلع تعبر الحدود الخارجية مرات ومرات، مما يجعل تكلفة الحماية مرتفعة للدول المطبقة لها (Cusolito,Safadi and Taglioni,2016,P2). وقد أوضحت دراسة Kim et al(2019) أن التجارة تتم بشكل معقد جداً في إطار سلاسل القيمة العالمية التي تسيطر عليها شركات متعددة الجنسيات، وأن السياسات التجارية للدول تعد من المحددات الهامة لاختيار الشركات المنضمة إليها، وكلما زادت السياسات الحمائية انخفضت مكاسب الدول المشاركة (Kim et al ,2019,PP1-15) .

٤) المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا تعني بالضرورة تحقيق مكاسب مرتفعة، لأن توزيع المكاسب يتوقف على الدول والشركات الأقدم والأحدث في الدخول للسلاسل، ومدى إمكانية الاستفادة منها. فهناك دول تقع على هامش تلك السلاسل وأخرى تقع في مركزها ، والأخيرة تحصل على مكاسب أكبر ، والأولى تكون مكاسبها ضئيلة(Reichlin,2017,P50) .

٥) اختيار الدول والشركات التي تدخل في سلاسل القيمة العالمية ، يتم وفقاً للمزايا التنافسية للدولة والشركة المزمع اختيارها في آن واحد، ولاشك أن ذلك يمثل صعوبة بالغة للدول النامية ذات الإمكانيات المحدودة، كما أن المكاسب المحتملة ترتبط بتلك المزايا التنافسية(Jones et al ,2019 ,P1). وقد أكدت دراسة (2015) Tolba بالتطبيق على دول آسيا وجنوب أفريقيا أن الدول التي شاركت منها في سلاسل القيمة العالمية هي التي تمتعت فيها الدول والشركات بميزة تنافسية(Tolba,2015,PP1-26) . كما أكدت دراسة (2017) Hernandez and Pedersen أن أغلب سلاسل القيمة العالمية تركزت في دول تتمتع بميزة تنافسية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، وأن نمط السيطرة الهرمية كان الشكل السائد، وأنه تم اختيار الشركات المشاركة وفقاً للميزة التنافسية والكفاءة والفاعلية والجودة (Hernandez and Pedersen (2017, PP137-150), . كما أكدت دراسة Aggarwal (2017) نفس النتيجة بالتطبيق على الصين والهند واليابان وكوريا ، أن المشاركة في تلك السلاسل يتطلب شروطاً عديدة (-Aggarwal , 2017 , PP1-14) .

٦) مع بداية القرن الواحد والعشرين ازداد حجم الخدمات في إطار سلاسل القيمة العالمية، وأصبحت تشكل نسبة كبيرة منها، مما يقتضي تطوير الخدمات على مستوى الدول لتعظيم المكاسب منها. وقد أكدت إحدى الدراسات بالتطبيق على كوستاريكا للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ أن سلاسل القيمة العالمية فسرت جزءاً من التجارة

الدولية في الخدمات فيها، واستطاعت تحقيق مكاسب كبيرة منها (International Trade Centre,2014,PP1-17).

(٧) تتواجد صعوبات عديدة في قياس سلاسل القيمة العالمية على مستوى الدول والقطاعات والشركات، حيث يصعب تحديد مساهمات كل دولة، مما يثير تخوف العديد من الدول من سلاسل القيمة العالمية، ويجعل من الصعب تحديد المكاسب للدول المشاركة (Jones et al, 2019,P8; Reichlin , 2017 , P32). فعلى الرغم من أهمية سلاسل القيمة العالمية، إلا أنها ينقصها المقاييس الدقيقة على المستوى الكلي والقطاعي والجزئي للشركات الداخلة فيها دولياً. فالحركة السريعة الداخلة والخارجة لتلك السلاسل، والتي تتضمن أنشطة عديدة ودول عديدة، تجعل من الصعب تحديد المكاسب والخسائر للدول المشاركة فيها بشكل دقيق. كما أن سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على تلك السلاسل يثير مخاوف عديدة. لذلك يجب أن تتيح المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، البيانات التي تتعلق بتلك السلاسل على المستوى الدولي والقطاعي وعلى مستوى الشركات ذاتها بالتفصيل، لتحقيق الشفافية المطلوبة وتقييم آثارها على التجارة الدولية بدقة.

وعلى جانب آخر لابد من وضع خطة مستقبلية للتعامل مع الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتضمن جوانب هامة هي: (أ) ضرورة نشر بيانات تلك الشركات سنوياً لتقييم أدائها قبل وبعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. (ب) وضع مقاييس ومؤشرات للأداء وقيم مستهدفة على مستوى القطاع والصناعة والشركات لتقييم الأداء في إطار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. (ج) وضع إجراءات تحفظية والرقابة على دخول وخروج المدخلات الوسيطة، حتى لا تستخدم كوسيلة لتحويل أرباح الشركات متعددة الجنسيات (٨) المنافسة في سلاسل القيمة العالمية ليست منافسة تامة، ولكن منافسة بين كيانات اقتصادية وتجارية كبرى، أي بين احتكارات ضخمة، وهكذا فالبعد عن المشاركة معها سيتضمن خطورة في مواجهتها خاصة للدول النامية (الأمم المتحدة ، ٢٠١٧ ، ص ٦).

٤) أزمة كورونا واستراتيجية جديدة لسلاسل القيمة العالمية:

تعددت وكثرت الدراسات السابقة التي تحدثت عن سلاسل القيمة العالمية مفهومها وشروطها واستراتيجيتها، وأنماط توزيع الأنشطة المختلفة على مستوى الشركات والدول المساهمة، ومبدأ المشاركة في إطار تلك السلاسل. لقد واجهت سلاسل القيمة العالمية والتجارة الدولية ضغوطاً غير مسبوقه، مع نقشي أزمة كورونا في جميع أنحاء العالم - واجهت سلاسل القيمة العالمية تحديات ومشاكل ضخمة تمثل مخاطر غير سوقية منذ ٢٠٠٨ استمرت حتى ٢٠١٩ لقد حدثت الأخيرة بسبب التوترات التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وارتفاع درجات الحماية التجارية بسبب زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الصين ودول أوروبا وكندا، والحواجز المالية الجديدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية- بسبب الاضطرابات الصحية والاقتصادية، كما تعطلت أغلب سلاسل القيمة العالمية مما شكل خطراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، لأن وجود سلاسل القيمة العالمية يجعل أي تباطؤ فيها له أثر مضاعف على النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم (UNCTAD ,March 2020 ; Corden ,May 2020). فلقد توقعت WTO في الربع الأول لعام ٢٠٢٠ حدوث انكماش في التجارة الدولية يتراوح بين ١٣%-٣٢% لعام ٢٠٢٠ ، كما وصلت بعض التوقعات التشاؤمية في تقدير هذا الانكماش الى ما يفوق ٥٠%(والكر،ابريل ٢٠٢٠). ويشير سيرج ٢٠٢٠ الى أن تقديرات الانكماش للتجارة الدولية ستفوق بكثير ما حدث في الأزمة المالية

العالمية لعام ٢٠٠٨- بلغ الانكماش ١٢,٥% - وأن سياسات الاغلاق المتزامنة في دول العالم ستحد من العولمة الاقتصادية، التي تعد الأساس الذي تقوم عليه سلاسل القيمة العالمية (سيرج، يوليو ٢٠٢٠).
لقد أوضحت دراسة أخرى (Holland&Liadze(2020 أن زيادة الروابط التجارية الدولية بسبب سلاسل القيمة العالمية قد أحدثت صدمات محلية على مستوى كل دول العالم عند حدوث أزمة كورونا وصلت كحد أدنى الى ١% من الناتج المحلي الاجمالي في دول العالم ، وأن حجم الصدمات ازداد بدرجة كبيرة في الاقتصاديات كبيرة الحجم الأكثر انفتاحاً (Holland and Liadze,2020). ويوضح تقرير (OECD(2020 أن سلاسل القيمة العالمية تأثرت بأزمة كورونا من خلال أربعة قنوات الأولى تأثير مباشر بسبب الاحتياطات الصحية نتيجة تأثر العمالة وقواعد التباعد الاجتماعي والثانية تأثير غير مباشر بسبب سلاسل التوريد والانتاج في مواقع مختلفة ومخاطر توقف شبكات النقل الدولية والثالثة تأثير غير مباشر على الطلب وانخفاضه بسبب انخفاض الدخل وزيادة الطلب على المستلزمات الصحية . والرابع تأثير مباشر على التجارة والاستثمار بسبب حظر التصدير والاستيراد والتزام بعض الدول بسياسة تأمين المنتجات للمستهلكين. ويؤكد التقرير أنه على الرغم من تأثر سلاسل القيمة العالمية الا أنها لا زالت بها نقاط قوة ،حيث اتسمت بالمرونة والقدرة على مواجهة المخاطر واستمرت في نشاطها وتحمل الخسائر رغم ظروف الأزمة القاسية (OECD,June2020).

يوضح شكل (٢) أن أزمة كورونا كان لها تأثيرات مختلفة على سلاسل القيمة العالمية شملت (Meester and Ooijens,June 2020,P3; Quak,Sep.2020,P7;Kano and Hoonoh,Dec.2020,P1774: ١) الايراد الكلي لسلاسل القيمة العالمية الذي تمثل في تباطؤ اقتصادي شمل كل السلاسل. ٢) الطلب النهائي حيث انخفض بسبب تنفيذ دول العالم عمليات الاغلاق وانخفاض الايراد الكلي للسلاسل، مما أثر على مستوى المعيشة والوظائف المتاحة ،حيث تأثرت فرص التوظيف الرسمي وغير الرسمي في كافة الدول. الا أن الآثار على الطلب النهائي تباينت من قطاع لآخر، وقد تأثر التوظيف بشكل واضح في القطاعات التي تعتمد على أساليب كثيفة العمل عن القطاعات الأخرى. ٣) العمليات حيث تأثرت كل مراحل عمليات المنتج بسبب انتقال العدوى والاغلاق لأغلب السلاسل على مستوى العالم. ٤) الانتاج تأثر أيضاً في الوحدات الفردية بسبب اغلاق أغلب السلاسل وانخفاض الروابط بين المشروعات ، كما تأثرت الموارد البشرية بسبب التأثير المتباعد والاعتماد على النقل الجوي مما أثر على تكاليف المنتج ، وسعت أغلب السلاسل للبحث عن مصادر مختلفة للمنتج. وتعد اللوجستيات من أهم الأنشطة في عمل سلاسل القيمة العالمية. ٥) التعاون بين الشركات داخل سلاسل القيمة العالمية، الذي تأثر بانتقال العدوى ووجود اختناقات في مواقع عديدة لسلاسل القيمة العالمية . كما أن الشفافية التي كانت واضحة مع تطور الأزمة تطلبت مرونة أكثر للحد من الاختناقات داخل عمل تلك السلاسل. ولاشك أن هذا الشكل يؤكد أن سلاسل القيمة العالمية ستغير من استراتيجيتها في العمل مع وبعد أزمة كورونا.

مع أزمة كورونا تأثرت أكثر الدول مشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهي الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والصين ودول آسيا الأخرى، خاصة في قطاعات الصناعة التحويلية- ذات سلاسل القيمة المعقدة مثل الالكترونيات والسيارات- والخدمات بسبب قيود النقل والسعر والتباعد الاجتماعي (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابريل ٢٠٢٠؛ UNCTAD, March2020).

ووفقاً لتقديرات UNCTAD فان الخسارة المتحققة في التجارة الدولية في مارس ٢٠٢٠ بلغت في الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، الصين، فيتنام ١٥,٦ ، ٥,٨ ، ٥,٢ ، ٣,٨ ، ٢,٦ ، ٢,٣ مليار دولار (UNCTAD, March 2020). وتؤكد التقارير الواردة من البنك الدولي أنه مع سبتمبر ٢٠٢٠ شهدت التجارة الدولية حالات من التعافي النسبي وتحسنت سلاسل القيمة العالمية نسبياً ، حيث ارتفعت صادرات كوريا الجنوبية بحوالي ٨% وسجلت الصين نمواً قدره ٩,٥% وارتفعت أوامر التصدير في ١٤ دولة من ٣٨ دولة مشاركة في سلاسل القيمة العالمية (حسن، سبتمبر ٢٠٢٠). ان النمو الذي حققته الصين ان دل فهو مؤشر على أن الصين لا زالت دولة هامة في سلاسل القيمة العالمية ولها نصيب هام. ويشير (Corden, 2020) الى أن أزمة كورونا فرضت على سلاسل القيمة العالمية ضرورة تغيير استراتيجيتها، لأن تلك الأزمة أظهرت ضخامة التكاليف الناتجة عن الاعتماد على مصدر واحد في السلاسل وضعف المرونة في التكيف مع الصدمات الحادثة (Corden, May 2020). ان استعراض ما أوضحتها الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية يشير الى وجود استراتيجية جديدة لسلاسل القيمة العالمية تقوم على عدة مبادئ جديدة، ويمكن تجميع أهم ملامح تلك الاستراتيجية الجديدة فيما يلي:

١- التركيز على استقرار سلاسل القيمة العالمية في الأجل الطويل (Kano and Hoonoh, Dec. 2020, P1774): ان الاضطرابات العديدة التي تعرضت لها سلاسل القيمة العالمية وخاصة أزمة كورونا، والتي تعد أغلبها مخاطر غير سوقية دفعت الشركات متعددة الجنسية الرائدة والمسيطرة الى ضرورة التركيز على الاستقرار في الأجل الطويل، وخلق قيمة أعلى على المستوى العالمي، والاعتماد على الادارة العلائقية في تلك السلاسل كوسيلة لتحسين تدفق المعلومات وتأمين الالتزامات المطلوبة، بما يمكن من الاستجابة السريعة لأية صدمات في العرض أو / والطلب التي يمكن أو لا يمكن التنبؤ بها، والاستجابة للظروف المغايرة وبسرعة .

٢- تحقيق المزيد من المرونة والاستعانة بمصادر متعددة (سيرج يوليو ٢٠٢٠؛ Corden, May 2020; Quak, Sep. 2020; Kenner, June 2020; UNCTAD, March 2020; حسن ، سبتمبر ٢٠٢٠) : قبل أزمة كورونا كان الاعتماد الأكبر على الصين في قطاعات مهمة لصحة ورفاهية السكان واستيراد احتياجات سلاسل القيمة العالمية من المواد الوسيطة، ولاشك أن مشاركة الصين يضمن انخفاض أسعار المنتجات. الا أن حدوث الأزمة أظهر ضخامة التكاليف الناتجة عن الاعتماد على مصدر واحد وضعف المرونة في التكيف مع صدمات الوقت الفعلي. لذلك سعت تلك السلاسل مع مرور الوقت الى زيادة مرونتها بالاستعانة بمصادر متعددة ودول متعددة - فلقد سعت سلاسل القيمة العالمية للبحث عن دول أخرى مكمله للصين خاصة في معادن الأرض النادرة وهي موجودة بدول عديدة - في الحصول على احتياجاتها المختلفة، خاصة أن حدوث الأزمة ترتب عليها ارتفاع تكلفة العمالة الصينية بسبب انتشار الوباء، مما أفقد الصين ميزتها النسبية - وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي ترامب والرئيس الفرنسي ايمانويل ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا ، بضرورة تنويع المصادر لسلاسل القيمة العالمية لأن عدم التنويع كان سبب رئيسي لتعطل السلاسل مع أزمة كورونا. وعلى الرغم من هذا التوجه الجديد سيظل الاستعانة بالصين في سلاسل القيمة العالمية في الأجل القريب. ان المرونة تقتضي الأخذ في الحسبان التفاعل الآتي بين الطلب والعرض، ويعد ذلك محورياً هاماً في نظام عمل سلاسل القيمة العالمية الجديد، فقبل أزمة كورونا كان التركيز فقط على الطلب .

٣- التركيز على انتاج المستلزمات الطبية : تؤكد التقارير الواردة عن البنك الدولي أنه مع أزمة كورونا، فإن سلاسل القيمة العالمية لمختلف الأنشطة قد تعطلت باستثناء السلع الاستهلاكية والمستلزمات الطبية. فمع حدوث أزمة كورونا ازداد الطلب على المستلزمات الطبية كمعدات الحماية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي، وازدادت العوائد المتحققة في هذا المجال وتحولت بعض سلاسل القيمة العالمية في انتاجها - كسلاسل جنرال موتورز العالمية المتخصصة في انتاج السيارات وتخصيص بعض خطوط الانتاج منها الى أجهزة التنفس الصناعي- بسبب تحقيق الصين مكاسب غير مسبوقة في هذا المجال. وهكذا ازداد الاهتمام بسلاسل القيمة العالمية في المجال الصحي لأنها الأكثر عائد من السلاسل الأخرى. (Corden,May2020;Kenner,June 2020).

٤- التركيز على الجودة الأعلى والمعايير الصحية (Blyde,July2020;Quak ,Sep. 2020)؛ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابريل ٢٠٢٠) : بالتركيز على ضرورة سلامة المنتجات والمعايير البيئية والصحية ، لقد أصبحت المعايير البيئية والصحية معياراً هاماً يضاف الى جودة المنتجات. ان تجاهل المعايير البيئية والصحية يعني صعوبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ولاشك أن الالتزام بتلك المعايير قد يؤدي الى زيادة التكاليف. وعلى جانب آخر يجب الالتزام بأعلى مستويات الجودة العالمية مع تطورها، وجودتها بالأيزو 14001 وهو ما يعني التزام أكبر بالجودة، هذا بجانب معايير بيئية عديدة. ويشير Blyde(2020) أن عدد شهادات الأيزو التي حصلت عليها الدولة أصبحت معياراً هاماً في مشاركة الدول في تلك السلاسل ، ويشير الى أن دول آسيا وأوروبا كانت أكثر الدول حصولاً على شهادات الأيزو للفترة ١٩٩٩-٢٠١٨ عن دول أمريكا اللاتينية لذلك كانت مشاركتها أكثر.

٥- التركيز على البعد الاقليمي وليس الدولي (Kenner Blyde,July 2020;Corden ,May 2020 ; June2020;Cusolito,Safadi andTaglioni,2016,P13): ان الروابط مع سلاسل القيمة العالمية اما داخل الاقليم Intraregional أو خارج الاقليم Extraregional . ومع بداية انشاء سلاسل القيمة العالمية في عقد التسعينات من القرن العشرين كان التركيز على البعد الاقليمي في الحصول على مستلزمات الانتاج ، مع الأخذ في الحسبان الصين بسبب فروق مستويات الأجر، ثم ركزت سلاسل القيمة بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ على البعد الدولي في حصولها على احتياجاتها المختلفة . ومع أزمة كورونا وتعطل سلاسل القيمة العالمية خاصة التي اعتمدت على دول ذات مسافات متباعدة قررت الرجوع لمبدأ البعد الاقليمي- بسبب انخفاض الفجوة بين العمالة الصينية ودول العالم-والتركيز على مشاركة الدول القريبة في سلاسل القيمة العالمية. أن التباعد بين الدول المشاركة في السلاسل أسهم في رفع تكلفة العديد من المنتجات ،وقد ظهر هذا واضحاً مع أزمة كورونا. لذا قررت العديد من السلاسل العودة للدول الأم الأصلية في الحصول على مدخلاتها الوسيطة، لقد أصبحت تكلفة النقل لها أهمية كبيرة في مشاركة الدول بسلاسل القيمة العالمية، كما أنها تؤثر على القدرة التنافسية.

٦-الاهتمام برأس المال البشري : لقد ركزت سلاسل القيمة قبل الأزمة على أهمية الأتمتاتية ، الا أن حدوث الأزمة أسهم في ركود عالمي وارتفاع معدلات البطالة، مما دفع تلك السلاسل الى التركيز على الخبرة البشرية بجانب الأتمتاتية، فلاشك أن رأس المال البشري مهم في ادارة الأزمات. ان ادارة الموارد البشرية تكون لها أهمية خاصة في الرقمية والتجارة الالكترونية، كما أنها مفيدة في الحد من المخاطر المحتملة . (Kenner,june2020) .

٧- التركيز على الرقمية والحوكمة والتجارة الإلكترونية: تعد التكنولوجيا والرقمية أحجار بناء لسلاسل القيمة العالمية الشاملة والمستدامة، حيث يمكن أن تساهم في اتخاذ القرارات خاصة في حالة الأعطال الشديدة، التي تحدث مع تفشي الأوبئة والأمراض . فمع أزمة كورونا كان لابد من إعادة النظر في نقاط القوة والضعف في تلك السلاسل وضرورة توافر البنية التحتية الرقمية -في الدول التي تشارك بها شركات في تلك السلاسل- اللازمة للحد من الخسائر المحتملة في تلك السلاسل في أوقات الأزمات خاصة الصحية كأزمة كورونا. لذلك سعت تلك السلاسل الى الاستثمار الأكبر في أنظمة المعلومات والتحليل الإداري، بما يسمح بالوصول السريع للمعلومات، واعداد السيناريوهات المختلفة للاستجابة أية صدمات خارجية، وسوف يسهم الاعتماد المتزايد على الحوكمة في تحقيق ذلك . وتعد التجارة الإلكترونية والرقمية أكثر أهمية للحفاظ على الروابط بين الشركات الرئيسية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتسهم الرقمية في سهولة تقييم التكاليف والمخاطر لسلاسل القيمة العالمية. وعلى جانب آخر يجب دعم الدول للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية للتجارة الإلكترونية، حيث تعد التجارة الإلكترونية هامة في أوقات الأزمات وغيرها لتصريف فائض منتجات تلك السلاسل (Quak, Sep. 2020; Kano and Hoonah, Dec, 2020, P1775).

٨- ادارة المخاطر وزيادة الشفافية: لقد أصبح ادارة المخاطر والحد منها الأساس في سلاسل القيمة العالمية ، وتسعى السلاسل لوضع استراتيجيات جديدة لإدارة المخاطر تستند على (OECD , June 2020 ; Meester and Ooijens, June 2020, P5; Kenner , June 2020).

أ- الاستعانة بمصادر متعددة للخدمات والسلع الوسيطة وبالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم : تُبنى الاستراتيجية الجديدة على زيادة الشفافية أيضاً في البيانات والمعلومات المتاحة وذلك لاستعادة نشاط سلاسل القيمة العالمية.

ب- الصحة المالية بإعادة النظر في التدفقات النقدية والاحتياطات النقدية وتأجيل الاستثمارات وزيادة قدرتها في الحصول على القروض وستكون الفرص متاحة أكثر للمشروعات الكبيرة في تنفيذ ذلك .

ج- خفض التكاليف: بالتركيز على جوانب التكلفة التي يمكن تخفيضها وخطوط المنتجات ذات الربح الأقل والتي يجوز وقفها أو المراحل من سلاسل التوريد التي يجوز اختصارها، إلا أن خفض التكاليف قد يتعارض مع المعايير الصحية والبيئية.

د- استغلال فرص الربح الجديدة في المجالات المطلوبة على وجه السرعة وأهمها المستلزمات الطبية.

٩- ممارسة المزيد من الضغوط على المنظمات الدولية، WTO, UNCTAD, OECD ،، على الرغم أن تلك سمة خاصة بالشركات متعددة الجنسيات التي تعد القاطرة الأساسية التي تقود سلاسل القيمة العالمية منذ عقود عديدة، إلا أنه مع أزمة كورونا سعت تلك الشركات الى ممارسة ضغوط أكبر وذلك لخفض أية قيود على التجارة الدولية، ولزيادة الاجراءات التحريرية للحد من آثار الركود الحادث بسبب أزمة كورونا وتعطل سلاسل القيمة العالمية وتحقيق خسائر فادحة بها (UNCTAD, March 2020 , Corden , May 2020).

١٠- تعزيز الصلة بأصحاب المنفعة المباشرين مع السلاسل (Kano and Hoonah , Dec. 2020 , P1777): يعد هذا محورياً هاماً منذ نشوء السلاسل لكن ازدادت أهميته مع أزمة كورونا، وتعد الجهات الفاعلة للمصالح مع تلك السلاسل البلدان المضيفة ولأم لنشاط تلك السلاسل، ولن تقتصر أسس تعزيز المصلحة على البلدان فقط، بل تمتد الى الجهات التنظيمية التي تمتلك القرار فيها بما يدعم العلاقة ويزيد من روابط التعامل مع تلك السلاسل.

١١- تبني مفهوم سلاسل القيمة العالمية المستدامة والشاملة (Quak, Sep. 2020): لقد تبنت السلاسل قبل حدوث أزمة كورونا مفهوم يقوم على استقرارها حيث ساد مفهوم سلاسل القيمة العالمية المستقرة ، الذي يركز على خفض التكاليف والجودة المقبولة. أما مع حدوث أزمة كورونا فلقد تبنت سلاسل القيمة العالمية مفهوماً جديداً يستند على الاستدامة والشمول فقد ساد مفهوم سلاسل القيمة العالمية المستدامة والشاملة، التي تركز على التخطيط طويل الأجل والمرونة والرقمية والتجارة الالكترونية، مع احداث روابط بين شركات كبيرة وصغيرة الحجم وذلك لتقاسم المخاطر الحادثة والأخذ في الحسبان مفهوم التنمية المستدامة على مستوى الدول المشاركة بجانب التنافسية.

ويشير تقرير OECD (June 2020) أن استعادة نشاط سلاسل القيمة العالمية يتطلب وضع توصيات سياسية من جانب دول العالم على ثلاثة مراحل هي: الأولى وقت الأزمة بالحفاظ على سلاسل القيمة العالمية الأساسية (الامدادات الطبية والأدوية) وزيادة العرض منها، تكيف النقل والخدمات اللوجستية مع الأزمة وإزالة الحواجز التجارية وضمان الأداء الفعال للنقل الدولي وحركة الموظفين واعطاء أولويات لشحن السلع الضرورية وتشجيع الاستثمار والاقتراض لزيادة عرض السلع الضرورية. الثانية للتعافي من الأزمة وتتمثل في تقديم الحوافز لسلاسل القيمة العالمية للوصول لمستوياتها السابقة من التشغيل قبل الأزمة، وتحفيز الانفتاح للاستثمار والتجارة ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومعالجة القضايا المالية بها لانتعاش سلاسل القيمة العالمية، وتكييف التدابير الصحية مع احتياجات الشركات التي تعمل في إطار دولي. الثالثة بعد انتهاء الأزمة بوضع اتفاقيات تجارية واستثمارية تسهم في خلق بيئة محفزة لسلاسل القيمة العالمية ، وتعزيز المعايير الصحية والبيئية وتحسين أنظمة النقل ونشر التكنولوجيات الرقمية (OECD, June 2020).

٥) فرص وتحديات جديدة للدول النامية في سلاسل القيمة العالمية مع أزمة كورونا:

تشارك الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية اما من خلال استيراد سلع وخدمات وسيطة أو/وتصدير سلع وخدمات وسيطة. وتقاس مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية من خلال مقاييس عديدة هي (Cusolito, Safadi and Taglioi, 2016, PP13-15; Meester and Ooijens, June 2020) أ) معدل المشاركة من منظور المنبع Upstream: ويقاس بنسبة القيمة المضافة الأجنبية في صادرات الدولة الى اجمالي الصادرات العالمية كالتالي

$$\text{معدل مشاركة الدولة من منظور المنبع} = \frac{\text{القيمة المضافة الأجنبية في صادرات الدولة}}{\text{اجمالي الصادرات العالمية}} \times 100$$

ب) معدل المشاركة من منظور المصب Downstream أو المراحل النهائية: ويقاس بنسبة القيمة المضافة المحلية في صادرات الدولة الى اجمالي الصادرات العالمية كالتالي

$$\text{معدل مشاركة الدولة من منظور المصب} = \frac{\text{القيمة المضافة المحلية في صادرات الدولة}}{\text{اجمالي الصادرات العالمية}} \times 100$$

ج) معدل المشاركة الكلية في سلاسل القيمة العالمية من منظور المصب والمنبع: ويقاس بنسبة القيمة المضافة المحلية والأجنبية في صادرات الدولة الى اجمالي الصادرات العالمية كالتالي

$$\text{معدل المشاركة الكلية للدولة} = \frac{\text{القيمة المضافة المحلية والأجنبية في صادرات الدولة}}{\text{اجمالي الصادرات العالمية}} \times 100$$

وتعد مشاركة دول افريقيا محدودة بسلاسل القيمة العالمية مقارنة بدول آسيا ، وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن ضعف مشاركة افريقيا يعود الى عوامل عديدة أهمها(عبد الله النجار، ٢٠١٩؛ اسماعيل ، ٢٠١٩، ص ٨؛ البنك الدولي ، ٢٠١٩؛ UNCTAD,2020,P10).

(١) تركيز أغلب الدول على تصدير الموارد الطبيعية والرغبة في زيادة الصادرات دون الواردات ولاشك أن ذلك يعد غير مقبول في سلاسل القيمة العالمية. (٢) رغبة الدول في الحصول على قيمة مضافة مرتفعة من المشاركة بسلاسل القيمة العالمية ولاشك أن زيادة تلك القيمة يأخذ فترة زمنية (٣) عدم توافر البنية التحتية اللازمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. (٤) وجود العديد من القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة الدولية مما يؤدي الى زيادة تكلفة المشاركة مع سلاسل القيمة العالمية، فضلاً عن الاختلافات الثقافية عن الدول المتقدمة. (٥) عدم تمتع أغلب الدول بمزايا تنافسية عالية، حيث لا تحتل معظم الدول ترتيب متقدم في مؤشر التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال ومؤشر العوائق التجارية والكفاءة اللوجستية وهذا مهم في المشاركة مع سلاسل القيمة العالمية.

ويؤكد (Corden(2020) أن سلاسل القيمة العالمية هي نتاج للعولمة الاقتصادية وأن دول العالم يجب جميعاً أن تشارك في سلاسل القيمة العالمية للاستفادة من منافعها، الا أن المشاركة تتضمن منافع وفرص على جانب مقرونة بتحديات أكثر خاصة مع أزمة كورونا، أهمها اتباع الرقمية والسلامة البيئية والجودة الأعلى، وأن دول العالم النامي يجب أن تتخذ خطوات جادة تتناسب مع الاستراتيجية الجديدة لسلاسل القيمة العالمية، كما يجب الاطلاع على كل تغيرات جديدة في استراتيجية سلاسل القيمة العالمية للقدرة على الاستفادة منها (Corden,May2020).

وتؤكد الأدبيات الاقتصادية المتاحة النظرية والتطبيقية أن فرص مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية ستزداد مع أزمة كورونا وما بعدها ، بسبب المشاكل العديدة التي عانت منها تلك السلاسل وتعطل أغلبها وزيادة الصعوبات في استمرار مشاركة الدول المتقدمة والصين نتيجة تفشي الوباء لفترة طويلة ، كما أن منطقة افريقيا ستجد فرص جديدة للمشاركة لم تكن متوافرة من قبل بشرط توافر الشروط اللازمة للمشاركة. ولتعظيم المنافع والحد من الخسائر من المشاركة في إطار سلاسل القيمة العالمية فان ذلك يتطلب ما يلي (Blyde,July2020;Corden,May2020;Kenner,June2020;Meester and Ooijen , June 2020 ;OECD,June2020;Quak,Sep.2020;Kano and Hoonah ,Dec.2020 ,PP 1774-1774؛ عفان، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٠-٥٠):

(١) زيادة الاستثمار في التعليم والصحة لزيادة رأس المال البشري: لتوافر المهارات الادارية ومهارات القوة العاملة المناسبة القادرة على المشاركة في تلك السلاسل، واستيعاب المعارف المختلفة وزيادة الابتكار، والاطلاع على كل ما هو جديد لإمكانية الاندماج مع سلاسل القيمة العالمية في كل مراحلها المختلفة بما يسمح بزيادة الانتاجية وتبني التكنولوجيا الجديدة ،الذي يعد محدداً هاماً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لأنه يسهم في زيادة انتاجية الشركة وخفض تكاليف الانتاج وزيادة حصة الشركة في السوق.

(٢) توفير البنية التحتية الرقمية: تعد الرقمية أحد الشروط الهامة اللازمة للتعامل مع سلاسل القيمة العالمية الشاملة، لذلك فان توجيه المزيد من الاستثمارات اللازمة للتحويل للاقتصاد الرقمي، في كافة القطاعات

والأنشطة الاقتصادية المختلفة ونشر التكنولوجيات الرقمية بما يحسن من نظم المعلومات لإدارة المخاطر،
يضمن امكانية أكبر للاندماج مع سلاسل القيمة العالمية.

(٣) **الالتزام بمعايير السلامة البيئية والجودة العالمية:** بما يضمن سلامة وجودة المنتجات وبما لا يخل بمبدأ
التكلفة. على الرغم من أهمية معيار السلامة ضمن معايير الجودة الذي يعد أساساً في المعايير المتبعة
بسلاسل القيمة العالمية الا ان هذا المعيار أصبح منفصلاً كمعيار للمشاركة في عمل تلك السلاسل كما تم
تحديث الجودة بما يتوافق مع أحدث المعايير الدولية. ولاشك أن الالتزام باتباع معايير السلامة البيئية والجودة
العالمية سيشجع امكانية أكبر للمشاركة مع سلاسل القيمة العالمية .

(٤) **تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي** (Henrique, Bruhn , and McKenzie, 2015, PP 24-45; Cusolito, Safadi, and Taglioni, 2016, PP20-28)
تعمل سلاسل القيمة العالمية مع الشركات الرسمية فقط، ويشير البنك الدولي في تقييمه لمشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية لعام ٢٠١٥ أن الطابع
غير الرسمي يعد واحد من أهم خمسة قيود تواجه الدول النامية في المشاركة مع سلاسل القيمة العالمية -
يلي السلطة والفساد ومعدل الضريبة وعدم الاستقرار السياسي- والتي من أهمها مصر وبوليفيا وكولومبيا
واكوادور وسلفادور وهندوراس والهند وأندونيسيا ولبيريا ومدغشقر ومالي والمكسيك. وتتفاوت درجة اندماج
المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع سلاسل القيمة العالمية حسب توافر الرسمية من عدمها ، فكلما زادت
الرسمية داخل الدولة ازدادت مشاركة تلك الشركات. وهكذا فان اتخاذ الاجراءات المختلفة لدعم الرسمية داخل
الدولة يعد من الدائم الهامة لمشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية.

(٥) **سعي الدول المشاركة لاتخاذ مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية:** حيث أكدت الدراسات
التطبيقية عن سلاسل القيمة العالمية أن اختيار الدول والشركات المشاركة في تلك السلاسل يكون وفقاً لمبدأ
الميزة التنافسية - التي سبق وأن أوضحها (Porter(1985- التي تنطبق على الدول والشركات . وتتمتع
الشركة بميزة تنافسية عندما تخطط وتنفذ استراتيجية تجعلها متميزة عن منافسيها في نفس المجال. أما تنافسية
الدولة فتشير الى قدرة اقتصاد الدولة على خلق الثروة وتحقيق معدلات نمو مستدامة بما يضمن رفاهية
المواطنين. وتتضمن التنافسية على مستوى الدولة جوانب عديدة تشمل بيئة الاقتصاد الكلي وجودة المؤسسات
والبنية الأساسية والتعليم (الأساسي والعالي) والتدريب والصحة وكفاءة سوق العمالة والسلع والتمويل. وقد
أكدت الأدبيات الحديثة على أن مكاسب الدول المشاركة في السلاسل تزداد مع تمتع الدول بمراكز متقدمة
في مؤشرات التنافسية العالمية، وتمتع الشركات التابعة لها بمزايا تنافسية عالية. كما أنه في حالة عدم تحقق
ذلك ستضطر الدول للمشاركة في نمط السوق للصفقات البسيطة، وستكون مكاسبها ضئيلة جداً من تلك
السلاسل.

(٦) **تحرير الاستثمار والتجارة الخارجية:** بما يتناسب مع قواعد منظمة التجارة العالمية ونمط المشاركة مع
سلاسل القيمة العالمية، ويتحقق ذلك بالالتزام بالحكومات بعدم فرض تعريفات جمركية جديدة أو اتخاذ اجراءات
تقييدية تجارية ، وكلما ازدادت درجات التحرير في الدولة ازدادت مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

(٧) **تنفيذ العديد من السياسات الاقتصادية التوسعية:** لاستعادة رواج الطلب الكلي، مع الحفاظ على الاستقرار
والتوازن الاقتصادي: لقد أحدثت أزمة كورونا ركود اقتصادي في كل دول العالم بدرجات مختلفة، لذلك فان
الاعتماد على سياسات مالية ونقدية توسعية للحد من هذا الركود بما لا يخل بالتوازن الاقتصادي يكون محفز

على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ويقصد بالتوازن الاقتصادي تحقيق معدل نمو اقتصادي أمثل يصاحبه أقل معدل للتضخم والبطالة والعجز الخارجي وبالطبع مع استقرار سعر الصرف للدولة.

(٨) **تحسين أنظمة النقل واللوجستيات:** ان تحسين الخدمات بكافة أنواعها يعد شرطاً هاماً للمشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية، ويضمن امكانية المشاركة في المراحل السابقة والتالية للتصنيع والتي تزداد فيها القيمة المضافة المتحققة، لذلك يجب أن يكون ذلك هدف هام في الدول النامية.

(٦) النتائج والتوصيات:

لقد شهد النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين تغيرات عديدة أسهمت في نشأة سلاسل القيمة العالمية، أهمها نشأة منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية والثورة العلمية والتكنولوجية، خاصة في النقل والمعلومات والاتصالات وغيرها. لم يظهر التفسير السليم لمصطلح سلاسل القيمة العالمية الا مع النصف الثاني من عقد التسعينات، ويشير الى كل الأنشطة والمهام لإنتاج منتج وتوزيعه وتسويقه بدءاً من المراحل الأولى للتصميم والابتكار والبحوث والتطوير والتصنيع، حتى التوزيع والتسويق وخدمات ما بعد البيع. وتعد الشركات متعددة الجنسية والدول المتقدمة هي المسيطرة على سلاسل القيمة العالمية، وتعد زيادة نسبة السلع والخدمات الوسيطة من التجارة الدولية مؤشراً واضحاً على زيادة نشاط سلاسل القيمة العالمية . ان ضعف امكانيات الدول النامية سيجعل مشاركة تلك الدول مقتصرة على التصنيع وهو المرحلة الأقل في فائض القيمة، كما أن قبول المشاركة مع تلك السلاسل لابد ان يتضمن قبول التصدير والاستيراد معاً. وتعد الصين ودول شرق وجنوب شرق آسيا من أكثر الدول مشاركة بعد الدول المتقدمة. ان توزيع المكاسب بين الدول المشاركة سيعتمد على طبيعة المراحل لكل دولة، وهناك شروطا ومكاسب للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

لقد واجهت سلاسل القيمة العالمية العديد من الاضطرابات والمشاكل- التي تعد في جوهرها مخاطر غير سوقية- للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩، الا أن أزمة كورونا تعد أكثرها أثراً على تلك السلاسل، حيث تعد أزمة صحية واقتصادية وصناعية، لقد أثرت على الايراد الكلي والطلب النهائي والعمليات والانتاج وطبيعة الروابط بين الشركات . لقد أثرت أزمة كورونا على استراتيجية تلك السلاسل ، وعلى الرغم من محدودية الدراسات السابقة في هذا الاطار، الا أن هناك ملامح جديدة لتلك الاستراتيجية يجب معرفتها بدقة. لقد شملت الملامح العامة للاستراتيجية الجديدة لتلك السلاسل في أزمة كورونا وما بعدها عناصر عديدة أهمها: المرونة والاستعانة بمصادر متعددة ، التركيز على انتاج المستلزمات الطبية ، التركيز على الجودة الأعلى والمعايير الصحية، التركيز على البعد الاقليمي وليس الدولي ، الاهتمام برأس المال البشري ، التركيز على الرقمية والتجارة الالكترونية، ادارة المخاطر وزيادة الشفافية، ممارسة المزيد من الضغوط على المنظمات الدولية ، وتبني مفهوم سلاسل القيمة العالمية المستدامة والشاملة.

ان الأدبيات الحديثة تؤكد أن هناك فرصاً جديدة ستكون متاحة للدول النامية في الأجل الطويل- الا أن الصين ستظل مسيطرة في الأجل القصير على المشاركة في تلك السلاسل- بشرط التغلب على التحديات الموجودة في تلك الدول وأهمها زيادة الاستثمار في التعليم والصحة، توافر البنية التحتية الرقمية، الالتزام بمعايير السلامة البيئية والجودة العالمية ، تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي، تحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية، تحرير الاستثمار والتجارة الخارجية، تنفيذ السياسات الاقتصادية التوسعية ، تحسين أنظمة النقل واللوجستيات.

***التوصيات:** ان زيادة المشاركة للدول النامية ومنها مصر في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن يتحقق في عصر أزمة كورونا لكنه يتطلب:

- ١- ضرورة وضع استراتيجية شاملة لزيادة رأس المال البشري وذلك بزيادة الانفاق على التعليم وزيادة كفاءة هذا الانفاق واصلاح منظومة التعليم الأساسي والجامعي ورفع مستوى جودة التعليم والتدريب والانفتاح على العالم الخارجي بما يتناسب مع التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات.
- ٢- زيادة الانفاق على الصحة وزيادة كفاءة الخدمات الصحية مع تقديم الحوافز اللازمة للاستثمار في المستلزمات الطبية .
- ٣- ضرورة تطوير البنية التحتية التي تدعم الاقتصاد الرقمي والذي يعد ضرورة في أوقات الأزمات الحادة كما يعد ضرورة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مع توجيه الاعلام في تلك الدول للتحويل الرقمي وزيادة الوعي بالرقمية وأهميتها وكل ما يتعلق بها .
- ٤- وضع الحوافز اللازمة لتبني المنشآت معايير السلامة البيئية والجودة وبما يتناسب مع المعايير المحلية والدولية حيث تعد تلك المعايير شرطاً هاماً للمشاركة مع سلاسل القيمة العالمية.
- ٥- وضع الاجراءات والسياسات اللازمة للحد من الاقتصاد غير الرسمي ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال دعم الشمول المالي لأن مشاركة سلاسل القيمة العالمية مقرونة بالرسمية .
- ٦- دراسة المراحل المختلفة لسلاسل القيمة العالمية والعمل على الدخول في مراحل تسبق وتلي التصنيع لزيادة القيمة المضافة المتحققة من المشاركة مع تلك السلاسل.
- ٧- الحفاظ على التوازن والاستقرار الاقتصادي والعمل على تحقيق مراكز متقدمة في مؤشرات التنافسية العالمية.

***موضوعات بحثية مستقبلية:** يمكن أن ننصح بالبحث في:

- ١- دور سلاسل القيمة العالمية في التنمية المستدامة(دراسة مقارنة).
- ٢- دور الاقتصاد الرقمي في دعم مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية.
- ٣- أثر سلاسل القيمة العالمية على العجز التجاري (دراسة مقارنة للدول النامية والمتقدمة).

الملاحق:

أولاً الجداول:

جدول (١) معدل النمو في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من منظور المصب والمنبع معاً (متوسط سنوي)

بيان	الفترة	٢٠٠٠-٢٠١٠	٢٠١٠-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠٢٠
(١) الدول المتقدمة		١١	١	١,٥
-الاتحاد الأوروبي		١٢	١	١,١
-الولايات المتحدة الأمريكية		٧	١	١,٣
-اليابان		٩	٥	٤,٨
(٢) الدول النامية		١٣	٣	٣,٢
-افريقيا		١٤	١	١
-آسيا		١٤	٤	٤,٣
-شرق وجنوب شرق آسيا		١٣	٤	٤,١
-أمريكا اللاتينية والكاريبي		١١	١	١,١
(٣) الاقتصاديات المتحولة		١٩	٢	٢,٢
(٤) الدول الأقل تقدم		١٥	٢	٢,٤

Source:UNCTAD, Based on Data from UNCTAD-EORA GVC Database.

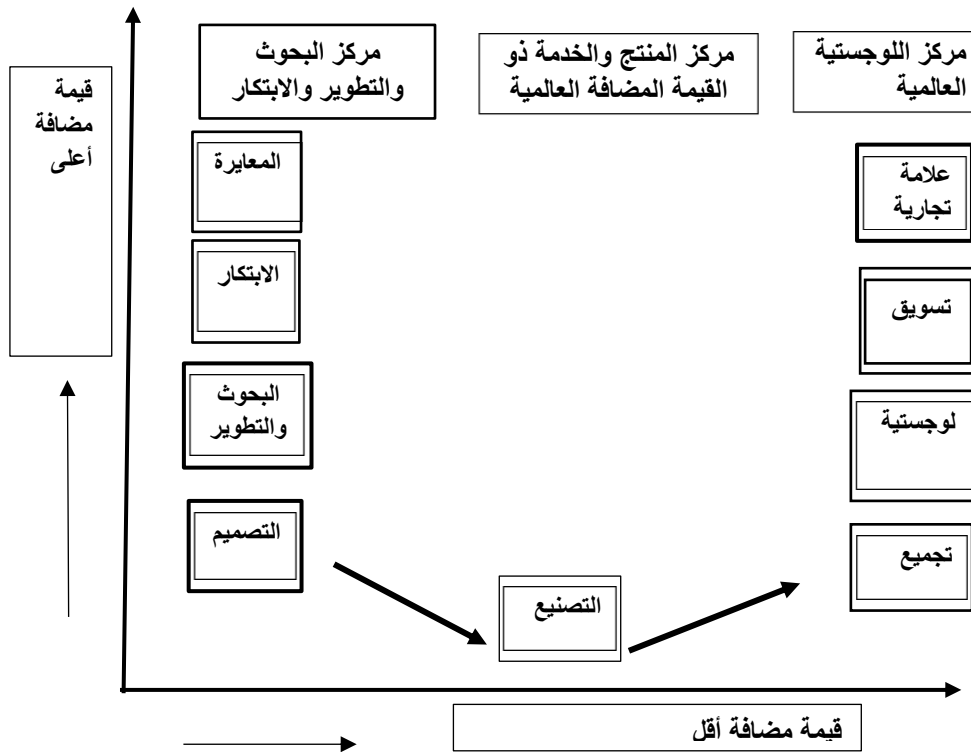
جدول (٢) ترتيب أكبر ٢٥ دولة نامية في معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (من مكون المصب والمنبع)

الدولة	بيان	٢٠١٠	٢٠١٩
سنغافورة		١	٢
الصين (هونج كونج)		٢	٣
ماليزيا		٣	٤
الصين		٦	٥
الفلبين		٨	٧
كوريا		٤	١
جنوب افريقيا		٥	٦
تركيا		١٨	١٩
تايوان الصينية		١٠	٨
موروكو		١٢	١٢
شيلي		١٣	١١
مصر		١١	١٣
تايلاند		٩	٩

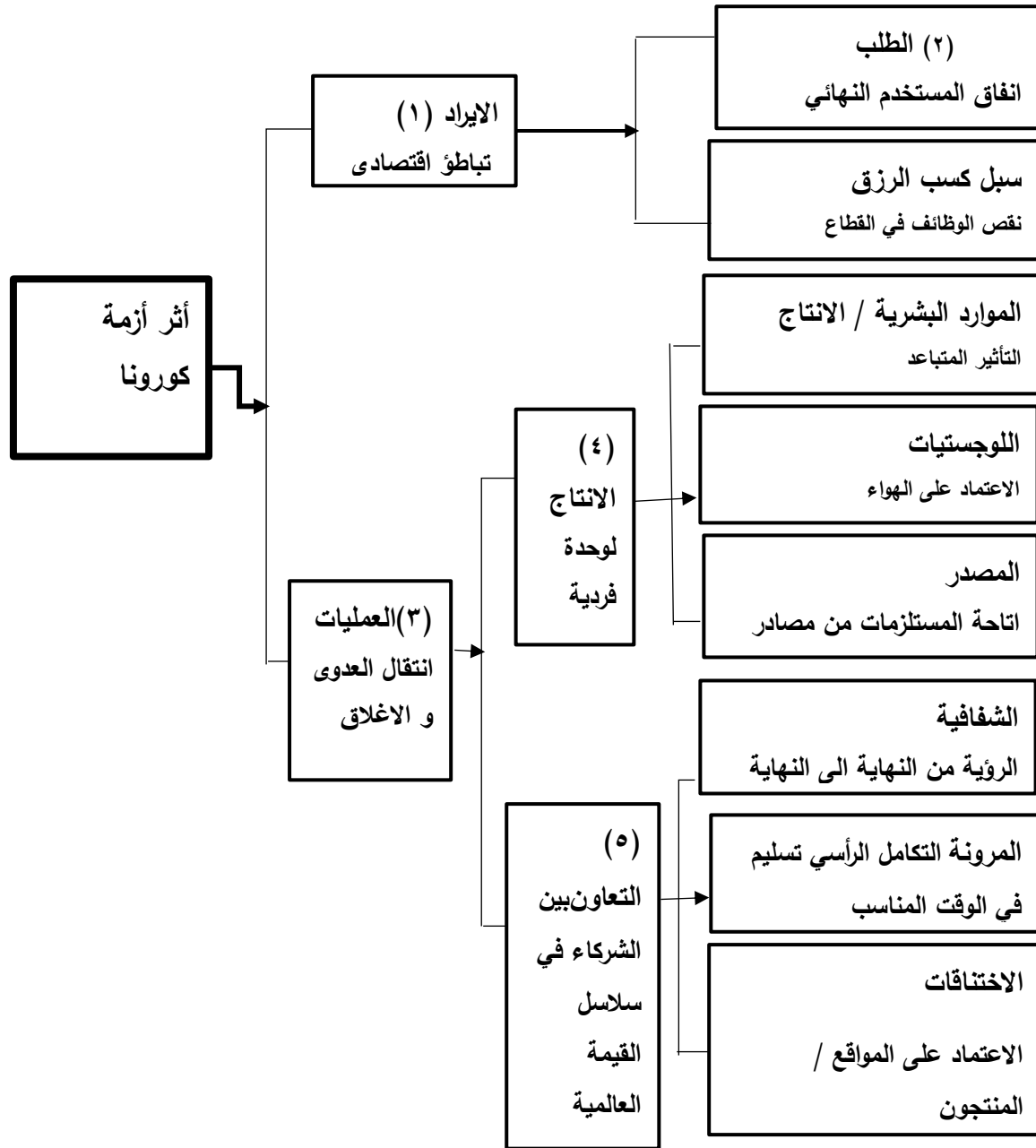
١٥	١٤	فيتنام
١٤	١٥	أندونيسيا
١٠	٧	غانا
١٦	١٧	بيرو
٢٢	٢٣	الهند
١٧	١٦	المكسيك
١٨	١٩	باكستان
٢١	٢٢	البرازيل
٢٤	٢١	ماكاو
٢٠	٢٠	الأرجنتين
٢٥	٢٥	كولومبيا
٢٣	٢٤	بنجلاديش

Source: UNCTAD, Based on Data from UNCTAD-EORA GVC Database.

ثانياً الأشكال:



شكل (١) المراحل المختلفة لأي منتج في سلاسل القيمة العالمية P 4 , Aggarwal, 2017



شكل (٢) الآثار المختلفة لأزمة كورونا على سلاسل القيمة العالمية

Source :Quak, Sep.2020, P7

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية :

- اسماعيل ، محمد، " الاندماج في سلاسل القيمة العالمية "، صندوق النقد الدولي، موجز سياسات، العدد ٧، أكتوبر ٢٠١٩، ص ص ١-٧ .
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، " دور النقل في تعزيز الاتصال بسلاسل القيمة العالمية"، لجنة النقل واللوجستيات ، الدورة الثامنة عشرة، ديسمبر ٢٠١٧، ص ص ١-١٧ .
- البيلاوي، حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ، مايو ٢٠٠٠ .
- حسن ، صالح ، " أيهما أسوأ كورونا أم أزمة ٢٠٠٨ ..أوضاع التجارة العالمية تجيب " ، العين الاخبارية ، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠
- سيرج ، كنزي، " مستقبل التجارة الدولية بعد جائحة كورونا " ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ٢٥ يوليو ٢٠٢٠
- عبد الخالق، جودة، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل المتكافئ (القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، الطبعة الثالثة) ص ص ٧٣-٩٠
- عبد الله النجار ، وسام عبد الفتاح ،" تطبيق سلاسل القيمة العالمية في اقتصاديات الدول النامية " ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، مجلد ٣٩ ، عدد ١ ، ٢٠١٩ ، ص ص ٤٨٥-٥١٢ .
- عفان ، منال محمد الحسانين ، "أثر الشركات متعددة الجنسية على التوظيف والأجور في القطاع الصناعي المصري (دراسة تطبيقية)" ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة طنطا، ١٩٩٨، ص ص ٤٦-٦٠ .
- عفان ، منال ،" تقييم استخدام أدوات السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري مع اشارة الى تجارب الدول حديثة التصنيع"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٩ .
- عفان ، وابراهيم ، ايمان ، الاقتصاد الدولي (طنطا، مركز الطالب الجامعي ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤/٢٠١٥)، ص ص ١٢ ، ١٣ .
- مرسي، فؤاد ،"الرأسمالية تجدد نفسها " ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، مارس ١٩٩٠، ص ص ٧-١٢، ٦٩-٧٢
- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "التجارة العالمية ..الأكثر تضرراً من كورونا"، ٥ ابريل ٢٠٢٠ .
- هيو، هيلين وأوهلين، جوران،" التكيف مع هيكل الانتاج الدولي المتغير"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ١٩٨٠، ص ص ٢١-٢٤
- والكر ، أندرو، " فيروس كورونا : تراجع حجم التجارة العالمية الى ما هو أسوأ من أزمة ٢٠٠٨ " ، بي بي سي ، ٨ ابريل ٢٠٢٠ .
- وزارة الاقتصاد ، الامارات العربية المتحدة، " أثر وباء كورونا على التجارة العالمية " ، أكتوبر ٢٠٢٠
- <https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditcinf2020d1.pdf?user=1653>

ثانياً المراجع الأجنبية :

- Aggarwal ,S. , "Smile Curve and its Linkages with Global Value Chains " , MPRA , May 2017, Working Paper ,No. 79324 , PP 1-14.
- Amador ,J. and Cabral ,S., " Global Value Chains Surveying Drivers and Measures " , European Central Bank , Working Paper , No. 1739, Oct. 2014 , PP 1-45.

- Baldwin R. and Forslid R., **The development and future of Factory Asia**, ADB's project "The Future of Factory Asia", June 2013, PP1-23.
- Bayoumi, T., "Changing Patterns of Global Trade", **International Monetary Fund**, June 15, 2011, PP 1-60.
- Blyde, J., "Global Value Chains and the Environment in a Post –Covid World ", **Beyond Borders** (blog), July 2020. <http://blogs.iadb.org/integration-trade/en/global-value-chains-environment-covid-19/>.
- Corden, C. and Eric, B., "a Post Covid -19 Outlook: the Future of the Supply Chain ", **IMD Business School**, May 2020 . [http://www.imd.org/research-knowledge/articles/a-post-covid-19-outlook-the-future-of-the-supply-chain/\(May2020\)](http://www.imd.org/research-knowledge/articles/a-post-covid-19-outlook-the-future-of-the-supply-chain/(May2020)).
- Cusolito, A.P., Safadi, R., and Taglioni, D., **Directions in Development Trade, Inclusive Global Value Chains :Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low Income Countries** (Washington, OECD and World Bank, 2016).
- Ferrantino, M. and Taglioni, D., "Global Value Chains in the Current Trade Slowdown ", **Economic Premise**, **World Bank**, No. 137, March 2014, PP1-60.
- Gerreffi, G., The Organization of Buyer –Driven Global Commodity Chains, in **Commodity Chains and Global Capitalism**, Edit by Gerreffi, G and Korzeniew, M. (London, Westport, Connecticut, 1994), PP 96-119.
- Gillies, G., L., **International Production-Trends, Theories, Effects** (Cambridge: Polity Press, 1992), PP30-33.
- Henrique, A.G., Bruhn, M. and McKenzie, "A Helping Hand or the Long Arm of Law ? Experimental Evidence on What Governments Can Do to Formalize Firms", **World Bank Economic Review** Vol. 30, No. 1, 2015, PP 24–54.
- Hernandez, V. and Pedersen, T., " Global Value Chain Configuration : A Review and Research Agenda ", **ACEDE Business Research Quarterly**, 2017, No. 20, PP 137-150.
- Holland, D., and Liadze, I. "Quantifying the Global Macroeconomic Spillovers of Illness and Lockdown Measures", **National Institute Economic Review**, 2020. <https://www.niesr.ac.uk/publications/quantifying-global-macroeconomic-spillovers-illness-and-lockdown-measures>
- **International Trade Centre**, " Global Value Chains in Services: A Case Study on Costa Rica", 2014, PP 1-44.
- Johansson, A. and Olaberra, E., " Global Trade and Specialization Patterns Over The Next 50 Years, July 2014, No. 10, **OECD, Economic Policy Paper**, PP 1-44.
- Jones, L. et al, " Global Value Chain Analysis : Concepts and Approaches ", **Journal of International Commerce and Economics**, April 2019, PP 1-29.
- Kano, L. and Hoonoh, C.H., "Global Value Chains in the Post Covid World :Governance for Reliability ", **Journal of Management Studies**, 57, No. 8, Dec. 2020, PP 1773-1777.
- Keane, J., "A New Approach to Global Value Chain Analysis ", **Overseas Development Institute**, London, Working Paper 293, Aug. 2008, PP 1-18.
- Kenner, J., "the Imperative to Diversify Value Chains Post Covid-19 ", **Institute Montaigne**, June 2020. <http://www.istitutmontaigne.org/en/blog/imperative-diversify-value-chains-post-covid19>.
- Kim, C. and Hwang, P., "Global Strategy and Multinationals, Entry Mode Choice ", **Journal of International Business Studies**, Vol. 23, No.1, First Quarter, 1992, PP 29-53.
- Kim, I. S. et al, "**Firms and Global Value Chains : Identifying Firms' Multinational Trade Preferences**", **International Studies Quarterly**, 2019, PP 1-15.
- Lee, J., "**Global Value Chains and the Changing Pattern of North-South Trade :Apparel, Electronics and Automotive Sectors in 2005-2014** ", **Journal of International Trade & Commerce**, Vol. 12, No.6, Dec. 2016, PP1-21.

- Meester,J.and Ooijens,M., "Covid-19 Impact on the Value Chain-Conceptual Paper", Clingendael , **Netherlands Institute of International Relations**, June 2020, PP1-19.
- **OECD**, "COVID-19 and Global Value Chains: Policy Options to Build More Resilient Production Networks" , 3June 2020,PP1-10
OECD. <http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-and-global-value-chains-policy-options-to-build-more-resilient-production-networks-04934ef4/>.
- Paula,A.,Safadi,R. and Taglioni,D., "Inclusive Global Value Chains : Policy Options for Small and Medium Enterprises and low –Income Countries (**OECD and World Bank Group** ,Washington,2016).
- Porter ,M., **Competitive Strategy – in Competitive Advantage Creating and Sustaining Superior Performance**(Canada and United States of America ,Maxwell Macmillan ,Inc., 1985).
- Quak,E.J., "the Covid -19 Pandemic and the Future of Global Value Chains GVCs",**Helpdesk Report K4D**, Sep.2020,PP1-39.
- Reichlin ,P., " Global Value Chains and the Transformation of Global Trade ", **LUISS**, Department of Bussiness and Management ,2017, PP 1-66.
- Sanya,A.A.,**Multinationals in a changing Environment** (New York, 1984).
- Sanyal, K. K. and Jones, R. W., "The theory of trade in middle products", Seminar Paper ,No. 128, **Institute for International Economic Studies** ,**Stockholm** ,1979, PP 1-69.
- Terzea, E. R., " The Concept of International Trade and Main Classic Theories ", **Sea – Practical Application of Science** ,Vol. IV, Issue 2(11),2016, PP 243-247.
- Tolba, H. E., " **The Effects of Global Value Chain(GVCs)on the Pattern of Trade** ",Proceedings of the Second East Conference on Global Business ,Economics ,Finance and Banking ,Dubai-UAE ,22-24 May ,2015 ,PP 1-26 .
- The Global Competitiveness Report** ,different numbers.
- UNCTAD**, "Coronavirus Outbreak has Cost Global Value Chains \$50 Billion in Exports",Geneva ,March2020,PP8-14.
- World Economic Forum** ,"The Shifting Geography of Global Value Chains :Implications for Developing Countries and Trade Policy ",Global Agenda Council on the Global Trade System ,2012, PP 1-36.
- World Investment Report** , **Global Value Chains : Investment and Trade For Development** ",United Nations , New York and Geneva ,2013